البترول العربي وتجارته

الدكتور فهمي هلالي أبو العطا

مقدمة :

يعتبر البترول أهم السلع التي تدخل في التجارة الدولية في الوقت الحاضر .. فهو يؤلف نسبة تزيد على نصف مجموع تجارة العالم الآن — ولعل ذلك يرجع إلى سببين رئيسيين : —

أولها — أن المجالات التي أصبحت المواد البترولية تستخدم فيها في العصر الحديث قد تعددت واتسع نطاقها اتساعاً كبيراً : فالبترول — كمصدر للطاقة ومادة للوقود — يحتل الآن المركز الثاني بين مصادر الطاقة والوقود في العالم إذ تبلغ نسبته حوالي ٣٣,٦ ٪ من استهلاك الطاقة في العالم . بينما تبلغ نسبة الوقود الصلب — أي الفحم والأخشاب — حوالي ٤١,٤ ٪ ونسبة الغاز الطبيعي ١٥,٩ ٪ والطاقة الكهربائية ٩,١ ٪ —

بل إن الأخشاب التي ناقشها مؤتمر الطاقة العالمي الذي عقد في لندن سنة ١٩٦٥ بشأن تطور استهلاك العالم من الطاقة تشير إلى أن استهلاك البترول سوف يزيد بالمزاد . وأن نسبته بين مصادر الطاقة والوقود سوف ترتفع حتى ليعتقد أنها ستصل في عام ١٩٨٥ إلى ٣٧٪ ، كما سترتفع نسبة الغاز الطبيعي إلى ٢٥٪ والطاقة الذرية إلى ٦٪ . وذلك على حساب مواد الطاقة الأخرى .. حيث يعتقد أيضاً أن نسبة الوقود الصلب سوف تنخفض إلى ٢٥٪ كما ستنخفض نسبة الطاقة الكهربائية إلى ٧٪ [١] .

ومعنى هذا أن البترول سوف يحتل خلال أعوام قليلة المكان الأول بين مصادر الطاقة والوقود في العالم . كما تبدو هذه الأهمية أيضاً من خلال دراسة استهلاك الطاقة في كثير من جهات العالم الآن حيث أصبح البترول يحتل بالفعل المركز الأول بين مصادر الطاقة والوقود في هذه الجهات . ويوضح ذلك الجدول الآتي رقم ١ :

كذلك أصبح البترول في الوقت الحاضر أحد الخامات الصناعية الهامة التي تقوم عليها مجموعة كبيرة من الصناعات المعروفة بالصناعات البتروكيمائية [٢] . وقد أصبحت هذه الصناعات في السنوات الأخيرة تمثل جانباً رئيسياً من النشاط الصناعي في معظم دول العالم لمساهمتها في تقديم المواد الوسيطة للصناعات الأخرى من جهة ولأن منتجاتها أصبحت تعد بديلاً لكثير من المواد كالصلب والخشب والورق والصابون والقطن

---

(١) المؤسسة المصرية العامة للبترول : مجلة البترول – السنة الخامسة–العدد الاول يناير–فبراير ١٩٦٧ ، ص ٦٧

(٢) تعتمد هذه الصناعات على خام البترول ومشتقاته كمواد اولية لإنتاج أنواع مختلفة من المنتجات الكيمائية . وقد بدأت هذه الصناعات حوالي سنة ١٩٢٠ ثم ساعدت على تقدمها الحرب العالمية الثانية خاصة في مجالات انتاج المفرقعات ، ثم تلتها صناعات الأمونيا والأسمدة الآزوتية وكذلك المطاط الصناعي ليحل محل المطاط الطبيعي . ثم ظهرت بعد ذلك مجالات أخرى كصناعات المنظفات والألياف الصناعية ومواد البلاستيك المختلفة .

جدول رقم ١ — استهلاك الطاقة في الجهات
الرئيسية من العالم بسنة ١٩٦٨ [١]
(الوحدة = معادل مليون طن بترول)

الجهة / أنواع الطاقة	الولايات المتحدة	كندا	بلجيكا ولكسبورج	هولندا	فرنسا	المانيا الغربية	إيطاليا	المملكة المتحدة	اسكندناوة	دول غرب أوربا الأخرى	مجموع دول غرب أوربا	اليابان	استراليا
البترول	٦٣٦,٣	٦٣,٦	٢٢,٠	٢٨,١	٧٣,٢	١٠٣,٦	٧٠,٨	٨٧,٥	٤١,٩	٦٨,٢	٤٩٥,٣	١٣٨,٨	٣٥,٨
الغاز الطبيعي	٤٥٢,٠	٢٠,٣	١,٠	٧,٦	٧,٢	٧,٤	٧,٦	٢,٨	—	٢,٦	٣٦,٢	٢,٤	—
الوقود الصلب	٣٢٢,٠	١٧,٠	١٥,٤	٦,٩	٤١,٦	٨١,٩	١١,٦	١٠٩,١	٦,٦	٥٢,٨	٣٢٥,٩	٥١,١	٢٣,٢
الطاقة الكهربائية	١٨,٩	١١,٩	٠,٢	—	٤,١	١,٨	٣,٨	٠,٤	٨,٩	٧,١	٢٦,٣	٦,٤	١,٦
الطاقة الذرية	١,٢	—	٠,١	—	٠,٤	٠,٢	٠,٣	٢,٢	—	—	٣,٢	٠,١	—
المجموع	١٤٣٠,٤	١١٢,٨	٣٨,٧	٤٢,٦	١٢٦,٥	١٩٤,٩	٩٤,١	٢٠٢,٠	٥٧,٤	١٣٠,٧	٨٨٦,٩	١٩٨,٨	٥٠,٦

(١) — The British Petroleum Company Ltd. (B.P.); Statistical Review of the world Oil Industry, 1968. p. 16.

جدول رقم ٢ — التجارة العالمية للبترول في سنة ١٩٦٨

(الوحدة — مليون طن)

من / إلى	الولايات المتحدة	كندا	دول أخرى في نصف الكرة الغربي	غرب أوربا	أفريقيا	جنوب شرق آسيا
الولايات المتحدة	—	١ ٣/٤	٢ ١/٤	٢	١/٢	١/٤
كندا	٢٣ ١/٢	—	—	—	—	—
منطقة البحر الكاريبي	٨٦ ١/٢	٢٣ ١/٤	١٢ ٣/٤	٣٩ ١/٢	٣ ١/٢	—
دول أخرى في نصف الكرة الغربي	٧	—	١ ١/٤	١/٤	—	—
غرب أوربا	٥ ٣/٤	—	—	—	٢ ٣/٤	—
الشرق الأوسط	١٣	٦ ١/٤	٩	٢٥٣	٢٢ ٣/٤	٣١ ١/٢
شمال أفريقيا	٧ ١/٤	—	١ ١/٤	١٥٩ ٣/٤	١/٢	—
غرب أفريقيا	١/٢	١/٢	١/٤	١١	—	—
جنوب شرق آسيا	٣ ١/٢	—	—	٣/٤	—	—
الإتحاد السوفيتي ودول شرق أوربا	—	—	٦	٤٥ ١/٢	٢ ١/٤	—
دول أخرى في نصف الكرة الشرقي	—	—	—	١/٤	١/٤	٨ ١/٤
جملة الواردات	١٤٧	٣١ ٣/٤	٣٢ ٣/٤	٥١٢	٣٢ ١/٢	٤٠

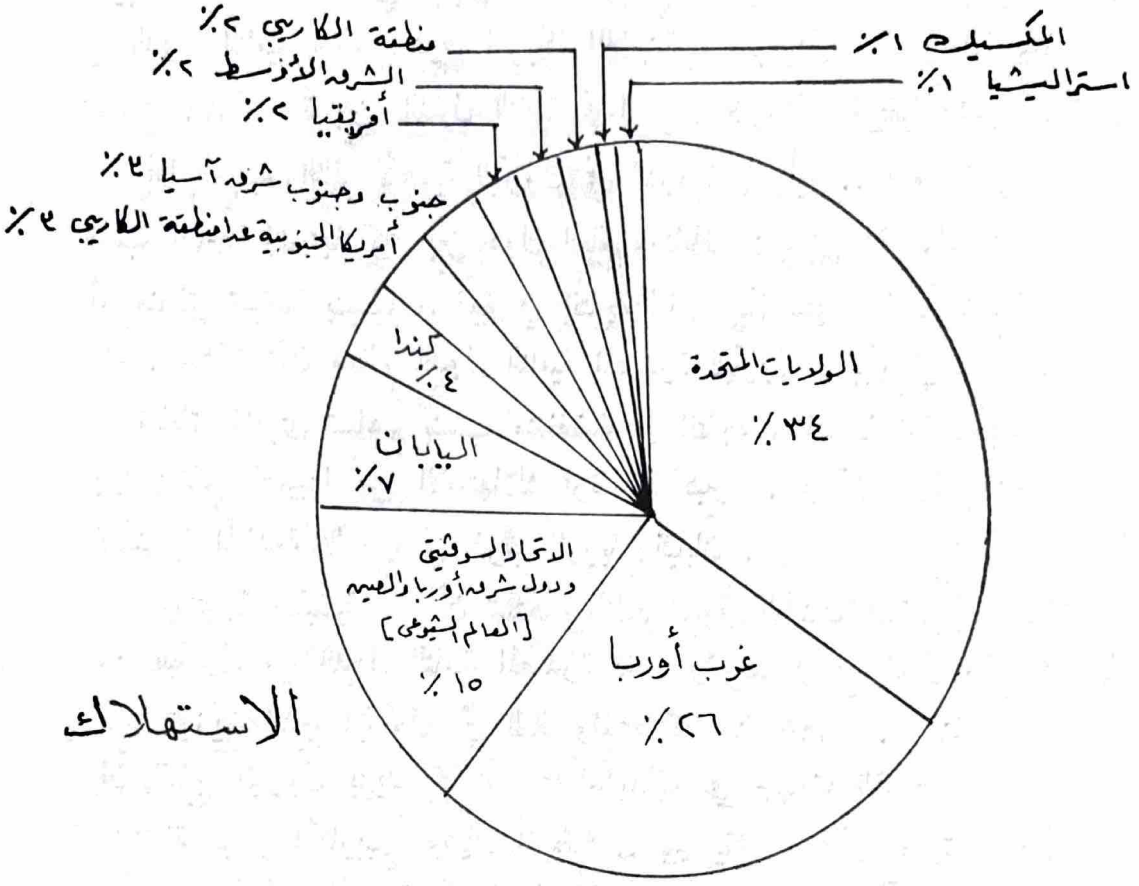
(١) المصدر : The British Petroleum Co. Ltd. , op. cit. , p. 11 ويلاحظ ان الأرقام المذكورة في هذا الجدول تشمل البترول الخام والمنتجات (مواد التكرير).

تابع جدول رقم (٢)

من / إلى	اليابان	استراليا	دول أخرى في نصف الكرة الشرقي	جهات غير محددة	جملة الصادرات
الولايات المتحدة	١ ٣/٤	١/٤	١/٤	—	٩
كندا	—	—	—	—	٢٣ ١/٢
منطقة البحر الكاريبي	٤	—	١	—	١٧٠ ١/٢
دول أخرى في نصف الكرة الغربي	—	—	—	—	٨ ١/٢
غرب أوربا	—	—	٣/٤	٢ ١/٤	١١ ١/٢
الشرق الأوسط	١٣٢ ١/٤	١٧ ٣/٤	١٦ ٣/٤	١٧	٥١٩ ١/٤
شمال أفريقيا	١/٤	١/٤	١ ١/٢	٣ ١/٢	١٧ ١/٤
غرب أفريقيا	—	—	—	—	١٢ ١/٤
جنوب شرق آسيا	١٢	٥ ١/٤	—	—	٢١ ١/٢
الإتحاد السوفيتي ودول شرق أوربا	٢ ١/٤	—	—	—	٥٦
دول أخرى في نصف الكرة الشرقي	١/٤	١/٢	١/٤	١ ١/٢	١١ ١/٤
جملة الواردات	١٥٢ ٣/٤	٢٤	٢٠ ١/٢	٢٤ ١/٤	١٠١٧ ١/٢

الإنتاج

الكسيك ١٫١٪
اندونسيا ١٫٤٪
دول شرق أوربا والصين ١٫٨٪
كندا ٢٫٩٪
ليبيا ٦٫٤٪
الجزائر ٤٫٢٪
دول أخرى ٧٫٠٪
جهات أخرى بما لم تعلم ٤٫١٪
أمريكا الجنوبية عدا فنزويلا ١٫٧٪
جنوب أوربا ١٫١٪
نيجيريا ٠٫٢٪
دول أخرى ١٫٠٪
الشرق الأوسط ٢٨٫١٪
الولايات المتحدة ٢٥٫٥٪
الاتحاد السوفيتي ١٥٫٦٪
منطقة المحيط الهادي ١٠٫٥٪
شمال أفريقيا ٩٫٢٪
ايران ١٧٫١٪
السعودية ١٧٫١٪
الكويت ٦٫٢٪
العراق ٤٫٧٪
أبوظبي ٣٫٢٪
المنطقة المحايدة ١٫١٪
قطر ٠٫٨٪
دول أخرى ٠٫٩٪



شكل ١ – إنتاج البترول في العالم واستهلاكه عام ١٩٦٨ [١]

(١) المصدر : أرقام مجملة من جدول انتاج البترول في العالم واستهلاكه عام ١٩٦٨ في نشرة شركة البترول البريطانية – B. P. –
The British Petroleum Co. Ltd.; Statistical Review.., op. cit., pp. 7 & 9.

والصوف والحرير .. إلخ من جهة أخرى . ولهذا زاد عدد وحداتها الصناعية في العالم زيادة كبيرة حتى بلغ مجموعها في عام ١٩٦٨ – في دول العالم كله باستثناء دول الكتلة الشرقية – ١٤١١ وحدة صناعية منها ٦٨٧ وحدة في الولايات المتحدة وكندا ، ٣٤١ وحدة في دول أوربا ، ١٩٧ وحدة في اليابان .. أما الباقي وقدره ١٨٦ وحدة فيوجد في الدول النامية وتخفي دول أمريكا اللاتينية منه بحوالي مائة وحدة بينما تتوزع ٨٦ وحدة بين الدول النامية في الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا [١] .

أما السبب الثاني لأهمية البترول في التجارة الدولية .. فهو اختلاف نسب إنتاجه واستهلاكه بين دول العالم ومناطقه : بمعنى ان هناك دولاً أو مناطق تساهم بنسب مرتفعة في إنتاجه العالمي بينما تستهلك نسباً منخفضة منه . وهذا شأن معظم الدول النامية المصدرة للبترول . بينما توجد دول أو مناطق أخرى تساهم بنسب منخفضة في انتاجه أو قد لا تساهم بشيء بينما يرتفع نصيبها من الاستهلاك ارتفاعاً كبيراً . وهذا شأن الدول الصناعية المتقدمة لا سيما في غرب أوربا واليابان .

والنتيجة الطبيعية هي أن تستكمل تلك الدول الصناعية المتقدمة حاجتها من البترول من الدول النامية المصدرة له . والرسم البياني التالي رقم ١ يبين توزيع انتاج البترول في العالم واستهلاكه سنة ١٩٦٨ . ومنه يتضح أن انتاج البترول يزيد كثيراً عن استهلاكه في جهات الشرق الأوسط ومنطقة البحر الكاريبي وشمال أفريقيا .. بينما يقل عنه في جهات غرب أوربا والولايات المتحدة وكندا واليابان وجهات جنوب شرق آسيا واستراليا وأمريكا الجنوبية . ومن ثم كان غرب أوربا يعد أكبر المناطق المستوردة للبترول في العالم وتليه اليابان ثم الولايات المتحدة الأمريكية .. أما أكبر المناطق المصدرة للبترول في العالم فتشمل دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي . والجدول رقم ٢ السابق يوضح تجارة البترول في العالم سنة ١٩٦٨ :

---

(١) د. مصطفى أحمد برهام : الصناعات البتروكيمائية في الدول النامية (مجلة البترول – العدد الرابع السنة الخامسة ١٩٦٨ ص ٣٦)

هذا ومن الجدير بالذكر أن الحركة التجارية للبترول في العالم لا تقتصر على البترول الخام فحسب وإنما تشمل أيضاً مشتقاته أي منتجات التكرير ولعل أهم دول العالم المصدرة لهذه المنتجات هي دول البحر الكاريبي والشرق الأوسط والاتحاد السوفيتي ودول شرق أوربا والصين. وأهم الجهات المستوردة لها هي الولايات المتحدة وغرب أوربا واليابان. وهي جهات على الرغم من وجود عدد كبير من معامل التكرير بها وارتفاع طاقاتها إلا أنها مع ذلك لا تعطي حاجتها من المنتجات البترولية سواءً تلك التي تستخدم كمصادر للطاقة ومواد للوقود أو تلك التي تستخدم كخامات لأنواع مختلفة من الصناعات البتروكيمائية (جدول ٣) . ويوضح الرسم البياني التالي رقم ٢ تجارة العالم في هذه المنتجات في عام ١٩٦٨ .

* * *

وبعد — فهذه مقدمة عامة عن أهمية البترول وتجارته الدولية في السنوات الأخيرة . فإذا انتقلنا بعد ذلك لدراسة البترول العربي وتجارته كان أول ما نلاحظه هو أن معظم الدول العربية تنتج البترول بكميات تختلف من دولة إلى أخرى ، وأن انتاج البترول في الدول العربية يؤلف نسبة كبيرة من الانتاج العالمي .. فقد بلغت هذه النسبة ٢١,٦ ٪ من جملة انتاج العالم من البترول في نهاية سنة ١٩٦٨ [١] .

وتعتبر **المملكة العربية السعودية** أولى الدول العربية في انتاج البترول — حتى الآن — والثانية بين دول الشرق الأوسط بعد إيران . وقد بدأ انتاجها في عام ١٩٣٨ بمقدار ٤٣٩٥ ألف برميل فقط [٢] ثم أخذ

---

(١) — World Petroleum Report; ibid pp. 26-27

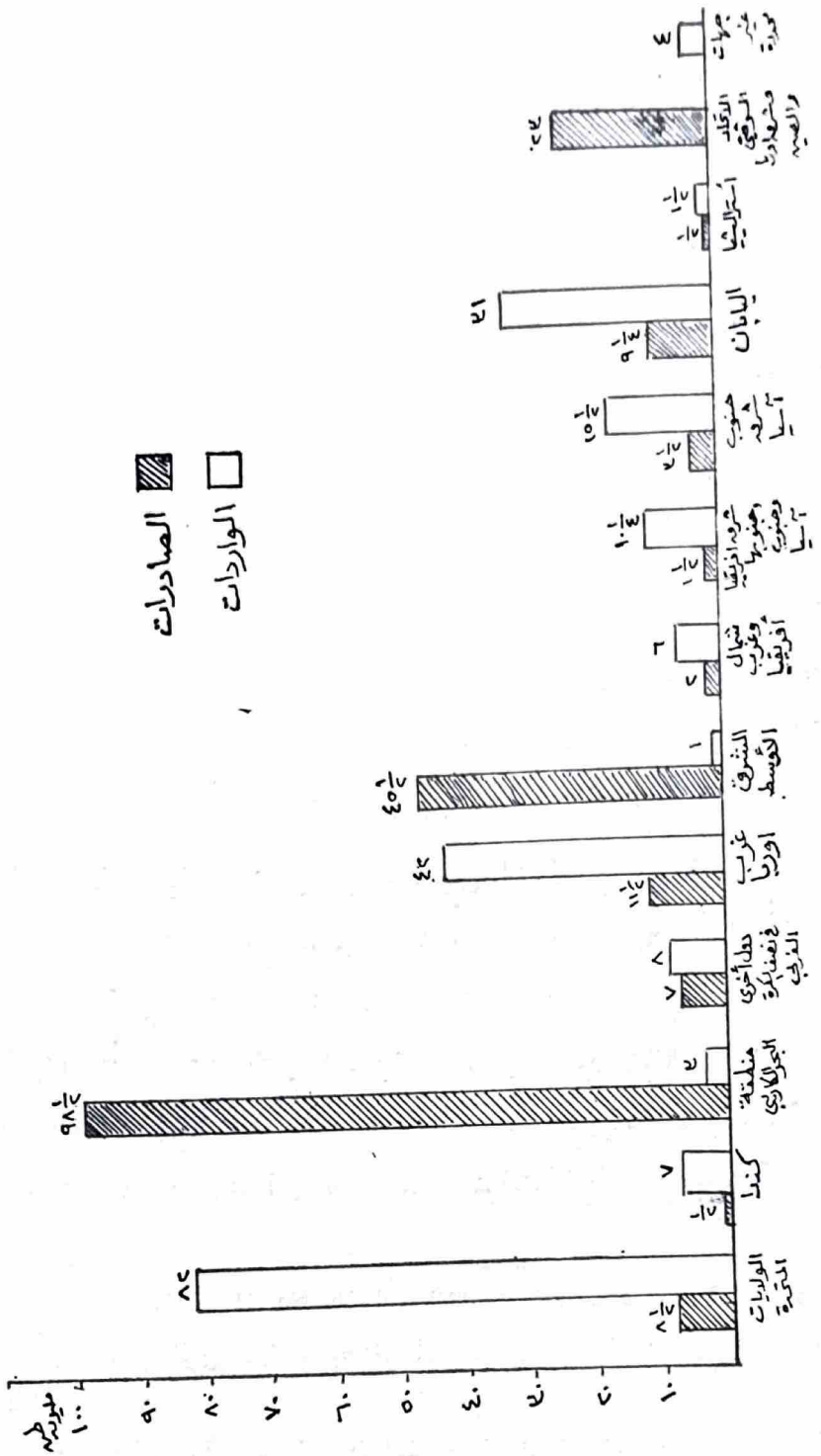
(٢) Organization af Petroleum Exporting Countries (O.P.E.C.) , Statistical Unit; Annual Statistical Bull. 1968, T.16, p. 24

جدول رقم ٣

يبين عدد معامل التكرير في الجهات الرئيسية من العالم سنة ١٩٦٩ والمتوسط اليومي لطاقاتها . (الوحدة = ألف برميل)

البيان / الجهة	USA	كندا	أمريكا الوسطى والكاريبي	أمريكا الجنوبية	غرب أوربا	الشرق الأوسط	أفريقيا	استراليا	آسيا عدا اليابان USSR	اليابان	الإتحاد السوفيتي والكتلة الشيوعية
عدد المعامل	٢٦٩	٤١	٢٢	٥٩	١٦٨	٢٩	٣٠	١١	٤٥	٣٧	غير معلن
المتوسط اليومي للطاقة	١١٦٥٨	١٢٠١,٩	١٦٩٥,٦	٢٤٨٢,٥	١١٥٨٧,٩	٢١٥٣,٧	٧١٩	٥٣٠,٣	٢٢٠٣,٨	٢٣٣٧,٩	٥٥٦٧,٥

المصدر : — World Petroleum Report 1969 pp. 28-29



شكل رقم ٢ – تجارة العالم في المنتجات البترولية عام ١٩٦٨ [١]
(الأرقام بملايين الأطنان)

[١] The British Petroleum Co. Ltd., Statistical Review, op. cit., p. 11.

في الزيادة حتى بلغ ١,٠٣٥,٧٧٣ ألف برميل[١] في نهاية عام ١٩٦٨ . أي ما يقرب من ٢٣,٣٪ من انتاج الدول العربية وحوالي ٢٥٪ من انتاج الشرق الأوسط في نفس السنة (١٩٦٨) .

وتعتبر حقول الفوار وأبقيق والصيفانية أهم الحقول المنتجة للبترول في السعودية الآن . وجميعها تابعة لشركة أرامكو . وفي نوفمبر سنة ١٩٦٨ بدأ حقل خريص الجديد في الانتاج ويقع هذا الحقل على مسافة ١٧٠ كم تقريباً من الرياض[٢] .

هذا وقد قامت شركة أرامكو أيضاً بدراسات وأبحاث لاحتمالات وجود البترول في مناطق الربع الخالي ووسط شبه الجزيرة وعلى امتداد ساحل الخليج العربي شمال الظهران . ودلت النتائج على وجود البترول في منطقة شايبه في الجزء الشرقي من الربع الخالي وفي منطقة جوريبيات في جنوب غرب المنطقة المحايدة بين الكويت والسعودية[٣] .

أما الدولة الثانية في إنتاج البترول بين الدول العربية فهي **الجمهورية العربية الليبية** . وقد أصبح ترتيبها الثانية منذ عام ١٩٦٨ بعد أن تفوق انتاجها على إنتاج الكويت منذ تلك السنة ، وذلك على الرغم من أن انتاجها بدأ متأخراً عن إنتاج الكويت . فقد بدأ عام ١٩٦١ وكان مقداره في تلك السنة ٦٦٤٢ ألف برميل فقط ثم زاد زيادة سريعة حتى بلغ في نهاية عام ١٩٦٨ — أي بعد سبع سنوات فقط من بدء أول إنتاج

---

(١) — Petroleum Press Service, Nov. 1969, vol. 36, No. 11, p. 440

ويلاحظ ان الطن المترى = ٧,٤ برميلا تقريباً = ١,١٨ م٣ . وتختلف هذه النسب قليلا تبعاً لكثافة الخام .

(٢) هناك مشروع لضخ جانب من انتاج هذا الحقل في خط أنابيب مقترح الى معمل للتكرير يزمع انشاؤه في الرياض لمواجهة الطلب المحلي المتزايد الآن على المنتجات البترولية في السعودية .

(٣) — World Petroleum Report 1969, op. cit. , p. 89

نحو ٩٥١٤٢٧ ألف برميل [١] . أي أنه زاد بمعدل ١٣٤٩٦٩ ألف برميل في السنة [٢] . وبهذا الانتاج أصبحت ليبيا السادسة بين دول العالم المنتجة للبترول بعد الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وفنزويلا وإيران والسعودية . كما أصبحت الثانية بين الدول العربية حيث تنتج ٢١,٤ ٪ من مجموع إنتاج الدول العربية .

وأهم حقول البترول المنتجة في ليبيا هي على الترتيب زلطن وجالو والسرير وآمال والواحة وراقوبة والظهرة وسماح والنافورة والحفرة وجبل والبيضا والحفرة والعورة والكتلة ولهيب وزقوط وأم فرود والكوف وجميعها تتركز تقريباً في المنطقة الواقعة في ظهير خليج سرت [٣] . هذا ومن المتوقع أن يرتفع إنتاج ليبيا من البترول في نهاية عام ١٩٦٩ إلى ١٣٨٧ مليون برميل [٤] . وقد يتعدى إنتاجها إنتاج السعودية فتصبح الأولى بين الدول العربية في إنتاج البترول .

أما **الكويت** فهي الدولة الثالثة بين الدول العربية المنتجة للبترول . وعلى الرغم من أن إنتاجها بدأ متأخراً عن إنتاج السعودية – حيث بدأ سنة ١٩٤٦ – إلا أنه كان يزيد بمعدل أسرع من معدل زيادة الإنتاج في السعودية فقد بلغ إنتاج الكويت ٥٩٢٨ ألف برميل سنة ١٩٤٦ ثم

---

(١) انظر : – OPEC; Annual Statistical Bull; op. cit; T. 14. p. 22

– Petroleum Press Servise. Nov. 1969, op. cit, p. 440

(٢) لعل السبب في هذه الزيادة السريعة في الا نتاج هو ما نص عليه قانون البترول الليبي رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٥ من ضرورة قيام الشركة صاحبة الا متياز بالتنازل عن ربع المساحة الممنوحة لها خلا ل خمس سنوات ثم عن ربع آخر بعد ثماني سنوات . (انظر العدد رقم ٤ من الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩ يونيو ١٩٥٥) .

(٣) وزارة شئون البترول الليبية = البترول الليبي ١٩٥٤ –١٩٦٧ الجدول رقم ٢٠ ص ١١٨–١٢٢

(٤) بلغت جملة الانتاج ٨٣٢٨٤٩ الف برميل في الفترة من يناير الى سبتمبر ١٩٦٩ ويلا حظ ان الأنتاج يزيد بمعدل سريع

انظر : – World Petroleum Report 1969, p. 98 & Petroleum Press Service Nov. 1969 p. 440

أخذ في الزيادة بسرعة حتى بلغ ٨٨٦١٢٥ ألف برميل [١] في سنة ١٩٦٨ أي أنه ارتفع خلال ٢٢ سنة بمعدل قدره ٤٠٠٠٩ ألف برميل في السنة .

وتبلغ نسبة إنتاج الكويت من البترول العربي ١٩,٩ ٪ ، ومن إنتاج الشرق الأوسط ٢١,٤ ٪ . وأهم حقول البترول في الكويت هي حقول البرقان ومقوع والروضتين ومناقيش وأم جدير والصابرية .

وتأتي بعد الكويت بين الدول العربية المنتجة للبترول **العراق** وذلك على الرغم من أنها من أقدم الدول العربيـــة في إنتاج البترول فقد بدأ إنتاجها عام ١٩٢٨ وكان مقداره في تلك السنة ٩٩٩ ألف برميل ثم استمر في الزيادة بنسب متفاوتة حتى بلغ ٥٣٢٣١٣ ألف برميل في سنة ١٩٦٨ أي أنه ارتفع في خلال ٤٠ سنة بمعدل يبلغ في المتوسط ١٣٢٨٣ ألف برميل في السنة . وتنتج العراق الآن حوالي ١٢,٤ ٪ من إنتاج الدول العربية أو حوالي ١٣,٣ ٪ من إنتاج الشرق الأوسط . وأهم حقولها هي – حسب ترتيبها في الإنتاج – كركوك والرميلة والزبير وباى حسن وعين زاله وجامبور وبطمه .

ثم تلي العراق بين الدول العربية المنتجة للبترول **الجمهورية الجزائرية** وقد بدأ إنتاجها عام ١٩٥٢ واستمر في الزيادة حتى بلغ في سنة ١٩٦٨ ٣١١٨٧٣ ألف برميل [٢] أي حوالي ٧,٤ ٪ من جملة إنتاج الدول العربية . وأهم حقول البترول في الجزائر هي حقل حاسي مسعود وقد اكتشف سنة ١٩٥٦ ثم حقل العقرب القاسي ويربطه بحقل حاسي مسعود خط من الأنابيب ويصدر إنتاجها عن طريق ميناء بجاية . كذلك حقلا

---

(١) انظر : OPEC, annu al ... etc. 1968 T. 13 p. 22, Petroleum Press Service, ibid p. 440

(٢) انظر : Petroleum Press Service, ibid, p. 440

زارزتين وعجيلة وينقل إنتاجها بواسطة خط آخر من الأنابيب ينتهي عند ميناء السخيرة التونسي .

أما الدولة السادسة بين الدول العربية المنتجة للبترول فهي **إمارة أبي ظبي** . وقد بدأ إنتاجها عام ١٩٦٢ ثم استمر في الزيادة حتى بلغ في سنة ١٩٦٨ حوالي ١٧٧٦٤٤ برميل [١] . ويشمل هذا الانتاج إنتاج الحقول الواقعة فوق اليابس ومعظمه من حقول منطقة بوحسا ثم الانتاج البحري من حقلي زاقوم وأم الشيف . وينقل إنتاج هذا الأخير إلى المستودعات الموجودة في جزيرة داس حيث يوجد مرسي للناقلات المتوسطة الحمولة . هذا وتبلغ نسبة إنتاج أبي ظبي من البترول العربي حوالي ٤,١ ٪ ومن إنتاج الشرق الأوسط حوالي ٤٣,٣ ٪ .

أما **المنطقة المحايدة** بين السعودية والكويت فتلي إمارة أبي ظبي في مقدار إنتاج البترول ونسبته بين الدول العربية . وقد بلغ إنتاج هذه المنطقة عام ١٩٦٨ حوالي ١٥٦٦٤٨ ألف برميل أي بنسبة ٣,٥ ٪ من إنتاج الدول العربية . ويقسم إنتاجها مناصفة بين السعودية والكويت . وأهم حقولها الوفرة والخانجي والرطوي . والأخير حقل حديث الإنتاج .

ويلي المنطقة المحايدة في الترتيب **قطر** وقد بلغ إنتاجها عام ١٩٦٨ حوالي ١١٩٦٠٥ ألف برميل أي نحو ٢,٧٦٪ من إنتاج الدول العربية . ويشمل هذا الإنتاج حوالي ٥٢ مليون برميل أنتجتها الحقول البحرية وهي حقل إد الشرقي ويبعد عن الدوحة بنحو ٥٥ ميلاً وحقل ميدام محزام ويبعد عن الحقل السابق مسافة ١٢ ميلاً . ويصدر إنتاج هذين الحقلين من مرسى للناقلات يقع على جزيرة حالول . أما باقي إنتاج قطر فهو من حقل الدخان (دخان) على الساحل الغربي لشبه الجزيرة

---

(١) – Petroleum Service, Nov. 1969, op. cit, p. 440

وجدير بالذكر أن إنتاج البترول في قطر بدأ مبكراً حيث بدأ أول إنتاج له في عام ١٩٤٩ .

أما بقية الدول العربية المنتجة للبترول فتشمل على الترتيب : ـ

أ ـ إمارة مسقط وعمان وقد بدأ إنتاجها في أغسطس سنة ١٩٦٧ من حقول نطيح وفهود في وسط عمان ثم من حقل ييجال جنوب غرب فهود بنحو ٣٨ ميلاً . وفي سنة ١٩٦٨ بلغ انتاج عمان ٨٧٨٥٤ ألف برميل أي بنسبة ٢ ٪ من إنتاج الدول العربية . ويصدر إنتاجها حالياً من مرسى سيح المالح على خليج عمان .

ب ـ الجمهورية العربية المتحدة . وقد بلغ نصيبها من إنتاج البترول العربي سنة ١٩٦٨ حوالي ١,٥ ٪ من مجموع الإنتاج . وهي تعد أقدم الدول العربية في إنتاج البترول . إذ بدأ إنتاجها في عام ١٩١٠ . وقد حدث نتيجة للعدوان الإسرائيلي في سنة ١٩٦٧ واحتلال شبه جزيرة سيناء أن فقدت الجمهورية العربية المتحدة ـ لأجل ـ أكثر من نصف إنتاجها من البترول في سيناء إذ أن معدل إنتاج الحقول بسيناء يبلغ ٩٥ ألف برميل / اليوم [١] . ومعظم هذا الإنتاج من حقول بلاعيم البحرية والبرية كما تؤخذ كميات منه من حقول أبورديسي ونيران ، وحوالي خمسة آلاف برميل يومياً من حقول عسل وسدر ورأس مطارمة ...

غير أن الجمهورية العربية المتحدة استطاعت أن تعوض ما فقدته ـ بل وأكثر منه ـ فقد بلغ معدل إنتاجها ٢٦٥ ألف برميل / اليوم في أوائل سنة ١٩٦٩ . وقدر أن هذا المعدل سوف يرتفع في أواخر سنة ١٩٦٩ وأوائل سنة ١٩٧٠ إلى ٣٠٠ ألف برميل / اليوم . وقد

---

(١) بلغ معدل انتاج الجمهورية العربية المتحدة من البترول في ١٩٦٧ حوالي ٣٨١ الف برميل في اليوم .

جاء معظم هذه الزيادة التي عوضت ما فقدته الجمهورية في سيناء من حقل المرجان في خليج السويس والذي يبلغ متوسط إنتاجه ٢١٠ ألف برميل / اليوم . وقد بدأ إنتاج هذا الحقل في أبريل سنة ١٩٦٧ وقدر احتياطيه من البترول بنحو ١٥٠ مليون متر^{3} (حوالي ١٣٦ مليون طن).. كما كشف مؤخراً عن حقل جديد قريب منه هو حقل الأمل .

وفي أغسطس سنة ١٩٦٨ بدأ حقل العلمين في الإنتاج أيضاً وهو يضم خمس آبار تعطي في المتوسط ٢٠ ألف برميل / اليوم . وينقل الإنتاج إلى مرسى بترول العلمين عند رأس الشقيق على مسافة ٢٥ ميلاً شمال الحقل . وينتظر أن يزيد إنتاجه إلى ٤٠ ألف برميل / اليوم في أوائل سنة ١٩٧٠[١] . هذا وقد كانت أعمال الكشف المبدئية لا تشير إلى وجود بترول بكميات تجارية في شرق أو غرب العلمين وكذلك في منخفض القطارة .. ولكن حدث في بداية سنة ١٩٦٩ أن كشف عن البترول في منطقة أم بركة غرب العلمين وفي منطقة ممر الجمال كما تأكد وجوده في منخفض سيوه .

ويمتاز بترول العلمين بأن كثافته أعلى من البترول المنتج في منطقة خليج السويس . أما بقية إنتاج الجمهورية من البترول فيأتي من الحقول الواقعة على الضفة الغربية لخليج السويس وهي حقول رأس غارب وبكر وكريم وأمين ورأس شقير وأم اليسر . وترتبط جميع هذه الحقول بحقل رأس غارب . ويبلغ متوسط إنتاجها حوالي ٣٥ ألف برميل في اليوم .

حـ ـ البحرين ، وقد بلغ إنتاجها في عام ١٩٦٨ حوالي ٢٧١٢٩ ألف برميل أي نسبة ٠,٦ ٪ من مجموع انتاج البترول العربي وذلك

---

(١) تقوم بانتاج بترول العلمين شركة بترول الصحراء الغربية وهي شركة مساهمة بين مؤسسة البترول وبين شركة فيلبس .

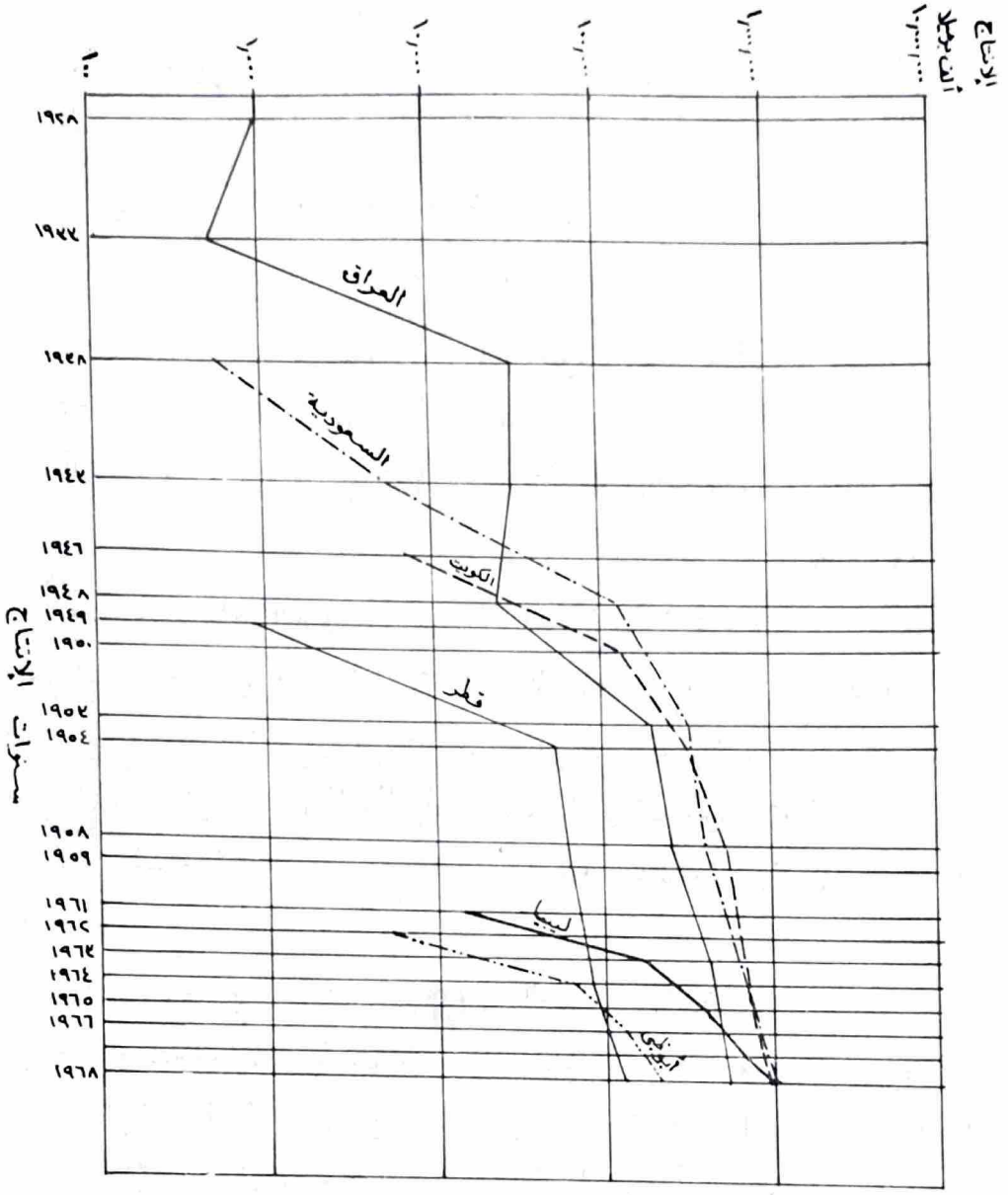
جدول رقم ٤ – المتوسط اليومي لإنتاج البترول واستهلاكه في الدول العربية عام ١٩٦٨ [١] (الوحدة = ألف برميل / اليوم)

الدولة	الإنتاج	الإستهلاك	للاستهلاك من الإنتاج ٪	الدولة	الإنتاج	الإستهلاك	للإستهلاك من الإنتاج ٪	الدولة	الإنتاج	الإستهلاك	للإستهلاك من الإنتاج ٪
مسقط وعمان	٢٤٠	٠٠	٠٠	العراق	١٥٠٦	٧٠	٤,٦	المغرب	٢	٣١	١٥٥٠
أبي ظبي	٤٩٩	٢	٠,٤	الكويت	٢٤٢١	١١٥	٤,٧	اليمن [٢]	—	١	—
ليبيا	٢٦٠٠	١٥	٠,٦	تونس	٦٢	٢٢	٣٥,٥	دبي [٣]	—	٢	—
قطر	٣٣٨	٢	٠,٦	البحرين	٧٥	٥٢	٦٩,٣	الأردن	—	١١	—
المنطقة المحايدة	٤٢٨	١٦	٣,٧	ج. مصر	١٨٣	١٥١	٨٣,٥	السودان	—	١٤	—
الجزائر	٩٠٢	٣٧	٤,١	سوريا	٢٧	٣٧	١٣٧,٠	عدن	—	٢٢	—
السعودية	٢٨٣٠	١٣٠	٤,٦	فلسطين المحتلة	٥٣	٨٢	١٥٤,٧	لبنان	—	٤٢	—

(١) World Petroleum Report 1969, ibid. pp. 26-27 — اما النسب المئوية فمن حساب الباحث

(٢) في عام ١٩٦٣ انشأ البنك اليمني للإنشاء والتعمير بالاشتراك مع المؤسسة المصرية العامة للبترول «شركة البترول اليمنية المصرية» برأسمال قدره ٢ مليون دولار. وذلك للمساهمة في أية أعمال للكشف عن البترول في اليمن.

(٣) بدأت دبي انتاجها من البترول في صيف ١٩٦٩ بمعدل ٣٠ الف برميل في اليوم من حقل الفاتح على مسافة ٥٥ ميلا من الساحل وكانت منطقة هذا الحقل محل نزاع بين إمارتي دبي وابو ظبي نظراً لوقوعها على الحدود بينهما. ولكن يبدو ان هذه المشكلة سويت بعد الخطوات العملية التي تمت في سبيل إنشاء اتحاد بين إمارات الخليج العربي السبع (ابي ظبي، ودبي، والشارقة والكلبة وإجمان، وأم القوين، ورأس الخيمة، والفجيرة،) بالإضافة الى البحرين وقطر.



شكل ٣ – رسم بياني لوغاريتمي يوضح تطور إنتاج البترول
في كل من السعودية وليبيا والكويت والعراق
وأبي ظبي وقطر
كما يوضح المعدل الصحيح لنمو الإنتاج في كل منها [١]

---

(١) يعتمد هذا الرسم على الإحصاءات التي تشملها الجداول رقم ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، في :
OPEC; Annual Statistical Bull. 1968.

على الرغم من أن حقولها تعد من أقدم الحقول المكتشفة في منطقة الخليج العربي (١٩٣٢) . وأهم حقولها حقل العوالي جنوب غرب المنامة عاصمة البحرين .

كما يتبع في البحرين أيضاً نصف إنتاج الحقل البحري الذي تستغله شركة أرامكو في منطقة أبي صَفَحْ .

د — تونس [١] ، وفلسطين [٢] ، وسوريا ، والمغرب — وهي تنتج كميات قليلة بلغت في مجموعها عام ١٩٦٨ حوالي ٥٢٧٠٤ ألف برميل أي حوالي ١,٢ ٪ من مجموع إنتاج الدول العربية .

* * *

هذا عن إنتاج البترول في الدول العربية ، فإذا انتقلنا إلى استهلاك هذه الدول من البترول ومشتقاته لاحظنا أن مجموع ما تستهلكه يؤلف نسبة صغيرة من مجموع الإستهلاك العالمي . فقد بلغت هذه النسبة في عام ١٩٦٨ حوالي ٢,٢ ٪ بينما بلغت نسبة استهلاك الولايات المتحدة مثلاً في نفس السنة ٣٤ ٪ ودول غرب أوربا ٢٦ ٪ واليابان ٧ ٪ من الإستهلاك العالمي .

وإذا قارنا بين استهلاك الدول العربية — بعضها البعض — من البترول ومنتجاته لاحظنا أن السعودية وليبيا والكويت والعراق والجزائر وأبي ظبي والمنطقة المحايدة وقطر وعمان لا يزيد استهلاك أي منها عن ٤,٧ ٪ من مقدار ما ينتجه من البترول . وأن مجموع ما تستهلكه هذه الدول التسع يبلغ نصف استهلاك الدول العربية في حين أنها تنتج ٩٧ ٪ من البترول العربي . أما بقية الدول العربية — وتشمل دولاً منتجة

---

(١) بدأ انتاج تونس للبترول وتصديره عام ١٩٦٦ .

(٢) يلاحظ ان حوالي ٥٠ الف برميل يومياً تأخذها العصابات الإسرائيلية من حقول سيناء وتنقلها بواسطة الناقلات الى ميناء ايلات (World Petroleum Report 1969, p. 86)

جدول رقم ٥ – المتوسط اليومي لنصيب الفرد من
البترول المستهلك في الدول العربية في سنة ١٩٦٨ [١]
(وحدة الإستهلاك = ألف برميل ، وحدة السكان = ألف نسمة)

الدولة	الإستهلاك اليومي	عدد السكان	المتوسط اليومي لنصيب الفرد بالبرميل	بالليتر
البحرين	٥٢	١٩٥	٠,٢٦٦	٤٢,٣
الكويت	١١٥	٥٢٠	٠,٢٢١	٣٥,١
عدن	٢٢	٢٦٠	٠,٠٨٥	١٣,٥
فلسطين المحتلة	٨٢	٢٦٦٩	٠,٠٣٠٧	٤,٩
إمارات الخليج	٤	١٣٦	٠,٠٢٩	٤,٦
قطر	٢	٧٥	٠,٠٢٦	٤,١
السعودية	١٣٠	٦٩٩٠	٠,٠١٨	٢,٩
لبنان	٤٢	٢٥٢٠	٠,٠١٦	٢,٥
ليبيا	١٥	١٧٣٨	٠,٠٠٨٦	١,٤
العراق	٧٠	٨٤٤٠	٠,٠٠٨٣	١,٣
سوريا	٣٧	٥٦٥٢	٠,٠٠٦٥	١,٠٣
الأردن	١١	٢١٤٥	٠,٠٠٥١	٠,٨
ج.ع.م	١٥١	٣٠٩٠٧	٠,٠٠٤٨	٠,٧٦
تونس	٢٢	٤٦٣٠	٠,٠٠٤٧	٠,٧٥
الجزائر	٣٧	١٢٥٤٠	٠,٠٠٢٩	٠,٤٦
المغرب	٣١	١٤١٤٠	٠,٠٠٢٢	٠,٣٥
السودان	١٤	١٤٣٥٥	٠,٠٠٠٩	٠,١٤
اليمن	١	٥٠٠٠	٠,٠٠٠٢	٠,٠٣

(١) المصدر : — World Petroleum Report 1969, pp. 26-27.

اما متوسطات نصيب الفرد فمن حساب الباحث

United Nations; Demographic Yearbook 1967, pp. 124-125 & 127-129

للبترول وأخرى غير منتجة – فتستهلك النصف الباقي بينما يبلغ إنتاجها ٣ ٪ فقط من البترول العربي . والجدول رقم ٤ يوضح هذه الحقائق .

كذلك إذا حاولنا دراسة استهلاك البترول في البلاد العربية من خلال متوسط ما يخص الفرد الواحد من البترول المستهلك في داخل كل منها لاحظنا أن متوسط استهلاك الفرد من المواد البترولية في معظم الدول العربية ليس كبيراً . فهو يقل عن لتر واحد في اليوم في كل من الأردن وجمهورية مصر العربية وتونس والجزائر والمغرب والسودان واليمن . ويتراوح بين لتر وأربع لترات ونصف تقريباً في كل من إمارات الخليج وقطر والسعودية ولبنان وليبيا والعراق وسوريا .

أما أعلى المتوسطات فنجدها في البحرين والكويت وعدن . ولعل هذا يرجع إلى وجود معامل التكرير ذات الطاقات المرتفعة نسبياً في تلك الدول واستهلاكها كميات كبيرة من الوقود البترولي في عمليات التسخين والتكرير المستمرة . وهذه الكميات تدخل بطبيعة الحال ضمن الإستهلاك المحلي لتلك الدول الثلاث . ويزيد من أثرها في رفع متوسط استهلاك الفرد ، قلة عدد السكان في تلك الدول بالنسبة للدول العربية الأخرى التي توجد بها معامل تكرير مماثلة ولكن عدد سكانها أكبر ومثالها المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية المتحدة وفلسطين المحتلة [١] . والجدول رقم ٥ يوضح المتوسطات اليومية لاستهلاك الفرد من المواد البترولية في كل من الدول العربية في عام ١٩٦٨ .

* * *

أما عن طاقة التكرير في البلاد العربية فهي محدودة على الرغم من الكميات الكبيرة التي تنتجها من البترول الخام فهي تبلغ ٤,٢٪ من

---

(١) انظر جدول رقم ٣ : معامل التكرير في البلا د العربية وطاقاتها من البترول الخام

مجموع طاقة التكرير في العالم [1] . ولعل السبب في ذلك هو ما نصت عليه اتفاقية الخط الأحمر التي عقدت سنة ١٩٢٨ – كأحد مبادئها الإحتكارية – بشأن عدم إقامة معامل لتكرير البترول في أي بلد من البلاد التي شملتها الإتفاقية (بلدان الشرق الأوسط) تزيد طاقتها عن الإحتياجات الفعلية المحلية للبلد الذي تقام فيه . أي بعبارة أخرى أنه لا يجوز إقامة معامل تكرير تزيد عن حاجة الإستهلاك المحلي فقط للبلدان التي تقام فيها ...

والنتيجة الطبيعية لذلك هي أن أصبحت طاقة التكرير في البلاد العربية خاصة تمثل نسبة صغيرة من طاقة التكرير في العالم . كما فقدت الدول العربية نصيبها من الأرباح التي تدرها صناعة تكرير البترول على الشركات الأجنبية القائمة بها في جهات أخرى من العالم . وفقدت في نفس الوقت صناعة هامة يمكن أن تقوم عليها مجموعة كبيرة من الصناعات البتروكيمائية .

هذا ، وتستهلك معامل التكرير المقامة في بعض الدول العربية الآن كميات متفاوتة من انتاجها المحلي وقد تستورد بعض هذه المعامل كميات من البترول غير المحلي إما لعدم كفاية إنتاجها أو لحاجتها لنوع من الخام ذي كثافة لا تتوفر في الخام المحلي .

أما إنتاجها من المواد المكررة فيستهلك جانب منه محلياً ويستغل جانب آخر في تموين السفن المارة والناقلات التي تعمل بين موانى تصدير البترول

---

(١) يبلغ عدد معامل التكرير في البلاد العربية الآن ٢٣ معملا مجموع طاقاتها ١،٧٨٩،٧٠٠ برميلا في اليوم . وينتظر ان يزيد عددها الى ٣٤ معملا بعد إنشاء المعملين المقترح أحدهما بالرياض بالسعودية والآخر في باترون بلبنان . وكذلك سيرتفع مجموع طاقة المعامل في البلاد العربية نتيجة لمشروعات التوسع المقترحة في بعض الدول . ويقدر انه سيصل في ١٩٧٢ الى ١،٩٩٥،٦٠٠ برميل في اليوم . . . . .

(انظر — World Petroleum Report 1969, ibid., pp. 28/29.

وأسواقه بالوقود اللازم لها . ثم يصدر الباقي إلى الخارج وهو نسبة قليلة كما أشرنا من قبل .

ويعتبر معمل تكرير رأس التنورة أكبر معامل التكرير في البلاد العربية حيث تبلغ طاقته ٢٧٧ ألف برميل يومياً ثم يليه معمل تكرير البحرين وطاقة ٢٠٥ ألف برميل / اليوم[١] . ثم معامل التكرير في عدن والكويت وفلسطين المحتلة . ويلي ذلك أيضاً معامل التكرير في جمهورية مصر العربية وفي المنطقة المحايدة . أما في العراق فأكبر المعامل هو معمل الدورة قرب بغداد وتبلغ طاقته اليومية ٥٤ ألف برميل. ويجري توسيع هذا المعمل الآن لزيادة طاقته . ثم يليه في العراق أيضاً معمل خانقين – الوند وطاقته اليومية ١٢,٥ ألف برميل . ثم معمل المفتية قرب البصره ويجري العمل الآن لإحلاله بمعمل جديد طاقته ٧٠ ألف برميل / اليوم . أما المعامل الثلاثة الباقية في العراق فهي معامل القيارة والحدية وكركوك .

أما في لبنان فتملك شركة بترول العراق I.P.C. معملاً لها في طرابلس طاقته ٢٠ ألف برميل / اليوم وتملك شركة تكرير البحر المتوسط Mediterranean Refining Co. معملاً للتكرير بالقرب من صيدا طاقته ١٥,٥ ألف برميل / اليوم وستزاد طاقته إلى ٢٥ ألف برميل في اليوم كما يجري العمل الآن في إنشاء معمل ثالث بالقرب من بيروت . وكذلك ستقوم شركة تكرير البترول الوطنية National Oil Refining co. ببناء معمل لها في البترون طاقته ٢٠ ألف برميل / اليوم. ولو أن البعض يعترض على إنشاء هذا المعمل بأن المعملين الأولين يكفيان الإستهلاك المحلي غير أن هذا الإعتراض في الواقع لا محل له إذا وضعنا في الإعتبار أن التوسع

---

(١) ينقل الى هذا المعمل (معمل البحرين) جانب من بترول السعودية الخام لتكريره .

في صناعة التكرير يعد من أهداف تطوير إقتصاديات البترون في البلاد العربية حتى لا تكون هذه البلاد مصدراً لإنتاج الخام فقط ثم تصديره .

أما في ليبيا فنجد معملين لتكرير البترول أحدهما في مرسى البريقة وهو المعمل الرئيسي وتبلغ طاقته الحقيقية ٩٥٠٠ برميل / اليوم [١] والمعمل الآخر في الظهرة وهو معمل صغير تبلغ طاقته حوالي ١٥٠٠ برميل / اليوم .

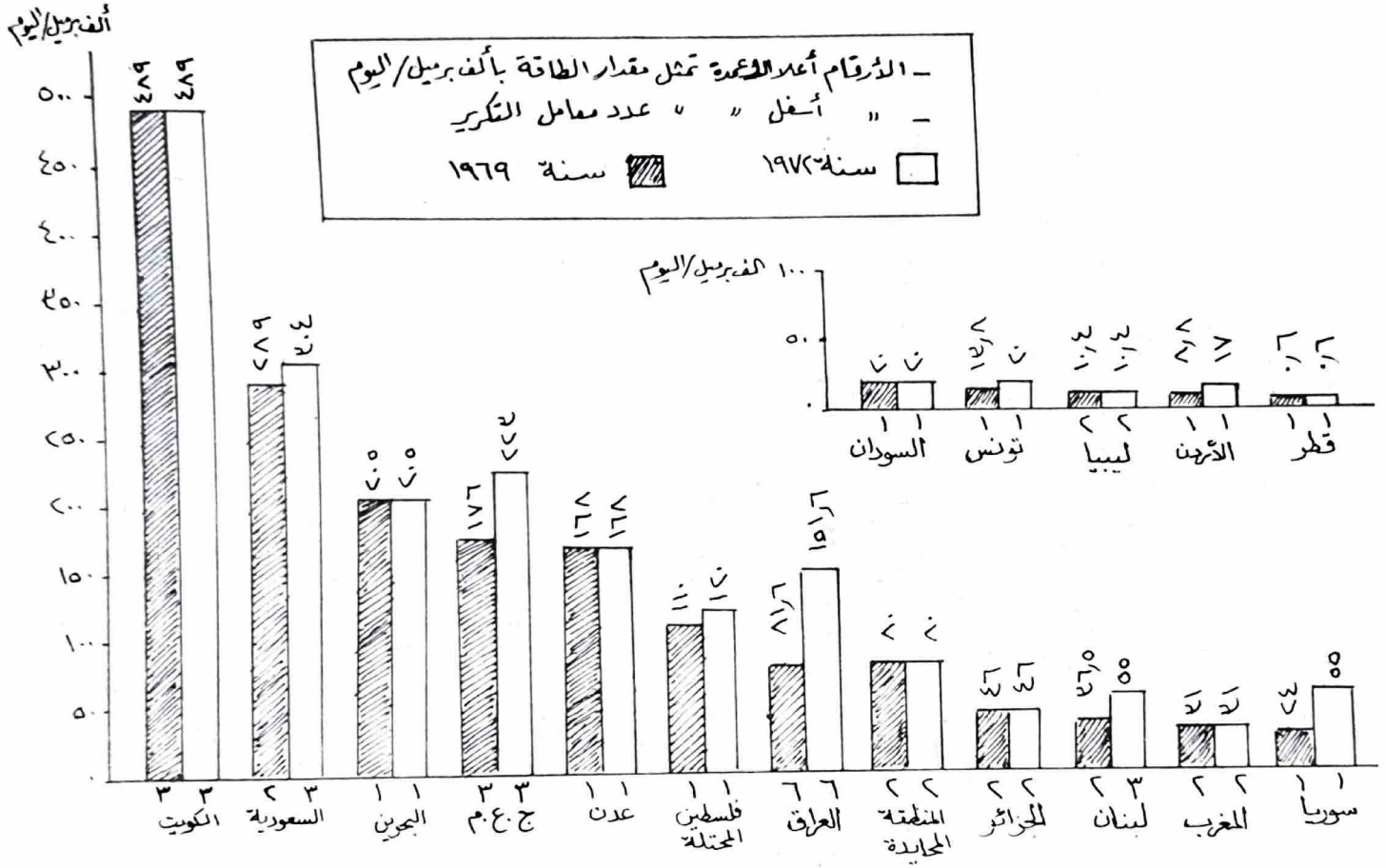
ويبين الشكل رقم ٤ طاقة التكرير في البلاد العربية سنة ١٩٦٩ والطاقة المقدرة لها سنة ١٩٧٢ بعد إتمام مشروعات التوسع المقترحة والجاري تنفيذها في الوقت الحاضر .

هذا ، وإذا حاولنا ترتيب الدول العربية حسب طاقة التكرير المستغلة بها وجدنا أن الكويت تأتي في المقدمة وذلك لأن بها ثلاثة معامل كبيرة موزعة على موانى الأحمدي وعبد الله والشعيبة . ثم تليها السعودية وبها معملان أحدهما في رأس التنورة كما أسلفنا والآخر في جدة بالإضافة إلى مشروع معمل الرياض الذي سيغذيه حقل خريص الجديد . ثم يلي السعودية البحرين فجمهورية مصر العربية فعدن ففلسطين المحتلة فالعراق .

هذا الوضع الإقتصادي الذي أوضحناه للدول العربية في ميدان إنتاج البترول واستهلاكه كدول تنتج في مجموعها حوالي ٣١,٦ ٪ من إنتاج العالم من البترول وتستهلك ٢,٢٪ من استهلاك العالم . وتقوم بتكرير ٤,٢٪ من مجموع خام البترول المكررة في العالم يفسر لنا الأهمية الكبرى الكبيرة لتلك الدول في التجارة العالمية للبترول . كما يوضح هذه الأهمية أيضاً الجدول الآتي رقم ٦ وهو يبين صادرات البترول العربي إلى دول العالم المختلفة عام ١٩٦٧ ومنه يمكن أن نستخلص النتائج الآتية : —

---

(١) وزارة شئون البترول الليبية : البترول الليبي (المرجع السابق) ص ٧٢ .



شكل ٤ — طاقة التكرير في البلاد العربية سنة ١٩٦٩ والطاقة المقدرة لها سنة ١٩٧٢ [١]

(١) المصدر : إحصائية تكرير البترول في دول العالم ١٩٦٩ في World Petroleum Report 1969, ibid pp. 28-29

أولاً ـ أن الحركة التجارية للبترول العربي تؤلف ما يقرب من ٦٥٪ من تجارة البترول في العالم .

ثانياً ـ أن معظم البترول العربي يصدر إلى أوربا . فقد بلغ نصيب دول غرب أوربا من البترول العربي في عام ١٩٦٧ نسبة قدرها ٤٩,٣٪ من جملة إنتاج الدول العربية . كما بلغ نصيب دول شرق أوربا في نفس السنة نسبة قدرها ٣٦,١٪ من جملة إنتاج الدول العربية أيضاً . ومعنى هذا أن أوربا قد اختصت وحدها بحوالي ٨٥,٤٪ من البترول العربي . أما النسبة الباقية وقدرها ١٤,٦٪ فتتوزع بين اليابان التي بلغ نصيبها حوالي ١١٪ وبين أمريكا الشمالية وكان نصيبها ٢,٣٪ (الولايات المتحدة ١,٦٪ وكندا ٠,٧٪) أما استراليا ونيوزيلند فقد حصلت على نحو ١,٣٪ من البترول العربي في تلك السنة [١] .

ثالثاً ـ أن البترول العربي يمثل نسبة كبيرة من مجموع ما تستورده دول شرق أوربا وغربها من بترول العالم . فهو يمثل حوالي ٧٨,٣٪ من مجموع ما استوردته دول شرق أوربا في عام ١٩٦٧ ونحو ٧٢٪ من مجموع ما استوردته دول غرب أوربا في نفس السنة ـ كما أنه يمثل أيضاً نسبة كبيرة من مجموع ما استوردته كل من اليابان واستراليا حيث بلغت هذه النسبة ٥٥,٥ ٪ من واردات اليابان من البترول ، ٤٦٪ من واردات استراليا من البترول عام ١٩٦٧ . أما بالنسبة للولايات المتحدة وكندا فنجد أن البترول العربي يمثل نسباً أقل فقد بلغت نسبة البترول العربي من واردات الولايات المتحدة البترولية عام ١٩٦٧ حوالي ١٢,٢٪ كما بلغت هذه النسبة ١٦٪ من واردات كندا البترولية في نفس السنة .

---

(١) يلاحظ ان صادرات الدول العربية من البترول الى جها شرق افريقيا وجنوبها والى دول أمريكا اللاتينية محدودة اذ لا تزيد نسبتها عن ٢٪ من مجموع ما تصدره الدول العربية من البترول. (انظر OPEC, Statistics Unit; annual Statistical Bull. 1968, Tables 38-46 pp. 54-62)

جدول رقم ٦ ــ صادرات الدول العربية من البترول ، والدول المصدرة إليها عام ١٩٦٧ [١]

(الوحدة ألف متر ٣)

الدول المستوردة / الدول المصدرة	جملة أمريكا الشمالية	الولايات المتحدة	كندا	جملة دول شرق أوربا [٢]	جملة دول غرب أوربا	بلجيكا ولكسمبورج	فرنسا	ألمانيا الغربية	إيطاليا	هولند
أبو ظبي	—	—	—	١٠٠١٤	١١٥٧٤	٤٠٠	٢٨٠٢	٥٣٠٦	٣٣٠	١١٧٦
العراق	١١٥٠	٢٨١	٨٦٩	٢٨٢١٤	٣٩٥٠٦	١٩٧٣	١٣٥٧٦	١٥٦٨	٩٩٦١	١١٣٦
الكويت	١٦٢٨	١٣٧٣	٢٥٥	٤٧٢٤٠	٦٤١٠٨	٢٧٦٣	٨٨٦٣	٣٤٩٢	٢٤١٨٥	٧٩٣٧
ليبيا	٣٤٢٨	٢٥٧٧	٨٥١	٥٦٩٩٧	٧٦٢٩٠	٤٣١٨	٨٧٢٩	٢٢٥٨٢	١٥٨٧٣	٥٤٩٥
قطر	١٣٩٩	١٣٩٩	—	٦٥٣٩	٧٩٩٧	١٧٥	٢٠٤٩	١٤٧٢	١٥٤٩	٦٠٧
السعودية	٦٣٥١	٤٠٢١	٢٣٣٠	٣٦٩٣٨	٦٠٦٥٢	٧٤٦	٤٢٧٩	١١٧٠٠	١٤٨١٩	٥٣٩٤
الجزائر	٥٦	٥٦	—	٣٠٤٧٥	٣٣٩٤٥	٤٠٣	٢١٦٠٠	٦٧٠٨	١٦٦٥	٩٩
ج . مصر	١٦٠	١٦٠	—	٥٤٨	٥٩٧	٩٢		٤٧	٤٠٩	—
تونس	—	—		٢٣٠٠	٢٦٠٢	٧٩٠		١٠٢٩	١٩٠	٢٩١
اليمن الجنوبية	—		—	٣٢٣	٤٧٣	٢٢٨	٣١		٦٤	—
البحرين	—	—		—	١٧٨٢	—			—	
جملة الدول العربية	١٤١٧٢	٩٨٦٧	٤٣٠٥	٢١٩٥٨٨	٢٩٩٥٢٦	١١٨٨٨	٦١٩٢٩	٥٣٩٠٤	٦٩٠٤٥	٢٢٨٢٢
جملة العالم	١٠٧٦٤٦	٨٠٦٣٧	٢٧٠٠٩	٢٨٠٢٤٥	٤١٥٦٠٣	١٧٥٨٨	٧٢٣٤٨	٧١٩٩٩	٨٦٤٣٩	٣١٨٧١
٪ للبترول العربي	٪ ١٣,١	٪١٢,٢	٪ ١٦,٠	٪ ٧٨,٣	٪ ٧٢,٠٧	٪ ٦٧,٦	٪ ٨٥,٦	٪ ٧٤,٨	٪ ٨٠,٠	٪ ٧١,٦

(١) أرقام هذا الجدول مجمعة من الجداول ص ١ ــ ٢٤ في : OPEC; Statistical Unit, Statistical Bulletin of Petroleum Imports 1963-1969 June 1969. pp. 1-24 .

أما النسب المئوية فمن حساب الباحث .

(٢) شرق اوربا في هذه الإحصائية يعني دول البانيا ، بلغاريا ، تشيكوسلوفاكيا، ألمانيا الشرقية المجر ، بولندا ، رومانيا ، الاتحاد السوفياتي .

تابع جدول رقم (٦)

الدول المستوردة / الدول المصدرة	بريطانيا	الدنمرك	النرويج	البرتغال	السويد	سويسرا	أيرلند	اليونان	تركيا	أسبانيا	يوغسلافيا	استراليا	اليابان
أبو ظبي	١٠٦٢	٣٨٣	—	—	١١٥	—	—	—	—	—	—	١٠١١	١١٣٧
العراق	٣٤٠٩	—	٢٥٨	٩٨٧	٢٥٠		٧٦١	٧٦٣	١٥٧٢	٢٧٩٢	٥٠٠	١٣٩٥	٣٢٨٧
الكويت	١٢٠١٤	١٨٣٧	٣٩٨		٦٨٧	١٨٨	١٥٤			١٥٢٨	٦٢	٢٥٨٤	٣٩٢٨٥
ليبيا	١٠٧٥١	١٦٨٥	٩٦٤		٢٧٤	٩٤٢	٩٠	٢٣٧	١٢٠	٣٦٩٣	٥٣٧		
قطر	١٢٩٤				٧١٨		٤٠				٩٣	٧٠٤	١٨٤٩
السعودية	١٠٣٤٨	٧٨١	٣٨٣	١٠٨	١٢٣١	—	٧٥٧	١٦٩٤	٥٣٩	٧٨٨٣		١١٤١	٢١٢١٥
الجزائر	٦١٨	—		—	٤١١	٢٠٠٠		٧٤		٣٠٤	٦٣		١٦
ج . مصر	٤٩									—	—	—	—
تونس	٣٠					٢٧٢							
اليمن الجنوبية	٤١	١٠٩		—								٥٤	—
البحرين		٤٩٨	—	٤٨٦	٤٩	٣٤٤			٢٠٠	٢٠٥		١٠٢	١٩٨
جملة الدول العربية	٣٨٩٢٩	٥٢٩٣	٢٠٠٣	١٥٨١	٣٧٣٥	٣٧٤٦	١٨٠٢	٢٧٦٨	٢٤٣١	١٦٤٠٥	١٢٥٥	٦٩٩١	٦٦٩٨٧
جملة العالم	٧٤٦٤١	٦٤٨٥	٣١٩٣	١٧٥١	٦١٤٥	٣٩٣٦	٢٥٥٤	٣٩٩٢	٢٤٨٠	٢١٢١٧	٢٥٨٩	١٥١٧٥	١٢٠٦٢٢
٪ للبترول العربي	١, ٥١٪	٦, ٨١٪	٧, ٦٢٪	٢, ٩٠٪	٧, ٦٠٪	١, ٩٥٪	٥, ٧٠٪	٠, ٧٠٪	٠, ٩٨٪	٣, ٧٧٪	٥, ٤٨٪	٠, ٤٦٪	٥, ٥٥٪

رابعاً ـ أن أهم دول غرب أوربا المستوردة للبترول العربي هي على الترتيب ـ حسب الكميات التي استوردتها عام ١٩٦٧ ـ إيطاليا ثم فرنسا فألمانيا الغربية فأنجلترا فهولندا فأسبانيا ثم بلجيكا ولكسمبورج . وكان البترول العربي يمثل من الواردات البترولية لهذه الدول النسب ٨٠٪ ، ٨٥,٦٪ ، ٧٤,٨٪ ، ٥٢,١٪ ، ٧١,٦٪ ، ٧٧,٣٪ ، ٦٧,٦٪ على الترتيب . وكان مجموع ما استوردته الدول الأربع الأولى وهي إيطاليا وفرنسا وألمانيا الغربية وانجلترا حوالي ٧٥٪ من مجموع البترول العربي المصدر لجهات غرب أوربا . ومن ثم فهي تأتي في مقدمة دول غرب أوربا إعتماداً على البترول العربي .

خامساً ـ أن الدول العربية الرئيسية التي تغذي معظم أسواق غرب أوربا بالبترول هي السعودية وليبيا والكويت والعراق . وتأتي ليبيا والكويت في المقدمة بالنسبة لإيطاليا إذ تمدها بحوالي ٥٨٪ من البترول العربي الذي تستورده . بينما تأتي الجزائر والعراق في المقدمة بالنسبة لفرنسا حيث تمدها بحوالي ٥٧٪ من وارداتها من البترول العربي . وتأتي ليبيا والسعودية في المقدمة بالنسبة لألمانيا الغربية إذ تحصل منهما على حوالي ٦٤٪ من وارداتها من البترول العربي . أما بريطانيا فأهم الدول العربية التي تستورد منها البترول هي الكويت وليبيا والسعودية وتمدها بنحو ٨٥٪ من وارداتها من البترول العربي [١] .

سادساً : أن أهم الدول العربية التي تغذي استراليا وأسواق شرق آسيا وبخاصة اليابان بالبترول هي الكويت والسعودية ـ فقد بلغت نسبة ما استوردته استراليا من هاتين الدولتين ٥٣٪ من مجموع ما استوردته من البترول العربي سنة ١٩٦٧ كما بلغت نسبة ما استوردته اليابان من

---

(١) النسب المذكورة من حساب الباحث .

نفس الدولتين وفي نفس السنة ٩٠٪ من مجموع وارداتها من البترول العربي .

سابعاً : تعتبر اليابان وايطاليا وألمانيا الغربية وبريطانيا أهم الدول المستوردة لبترول السعودية [١] كما تعتبر ألمانيا الغربية وإيطاليا وبريطانيا وفرنسا أهم الدول المستوردة لبترول الجمهورية العربية الليبية [٢] . أما بالنسبة للكويت فنجد أن اليابان وإيطاليا وبريطانيا هي أهم الدول المستوردة لبترولها [٣] . وبالنسبة للعراق نجد أن أهم الدول المستوردة لبترولها هي فرنسا وإيطاليا فقد استوردت هاتان الدولتان حوالي ثلث صادرات العراق البترولية عام ١٩٦٧ . أما بالنسبة للجزائر فتعتبر فرنسا وألمانيا الغربية أهم الدول المستوردة لبترولها [٤] .

* * *

هذا عن البترول العربي الخام وتجارته .. أما بالنسبة للمشتقات التي تنتجها معامل التكرير في البلاد العربية وتساهم بها في التجارة العالمية لهذه المنتجات فيوضحها أيضاً الجدول رقم ٦ ومنه يتبين لنا ما يأتي : —

أولاً — أن الدول العربية تساهم بنسبة صغيرة جداً في التجارة العالمية لمنتجات البترول . فقد بلغت هذه النسبة في عام ١٩٦٧ حوالي ٥,٨٪ من مجموع التجارة العالمية لهذه المنتجات .

ثانياً — أن أهم الدول العربية المصدرة للمنتجات البترولية هي البحرين

---

(١) بلغت نسبة ما استوردته هذه الدول الاربع من بترول السعودية عام١٩٦٧حوالي ٤٦٪ من صادراتها .

(٢) بلغت نسبة ما استوردته هذه الدول من بترول الجمهورية العربية الليبية عام١٩٦٧ حوالي ٣،٢٤ ٪ من صادراتها . (وزارة شئون البترول الليبية = البترول الليبي — المرجع السابق الجدول رقم ٢٤ ص ١٢٧)

(٣) بلغت نسبة ما استوردته هذه الدول الثلاث من بترول الكويت عام ١٩٦٧ حوالي ٤٩٪ من صادراتها .

(٤) بلغ نصيب هاتين الدولتين من صادرات الجزائر من البترول عام ١٩٦٧ حوالي ٤٤٪ .

والسعودية والكويت واليمن الجنوبية . فقد بلغت جملة صادرات هذه الدول الأربع في عام ١٩٦٧ حوالي ٩٣٪ من مجموع صادرات العالم العربي من المنتجات البترولية .

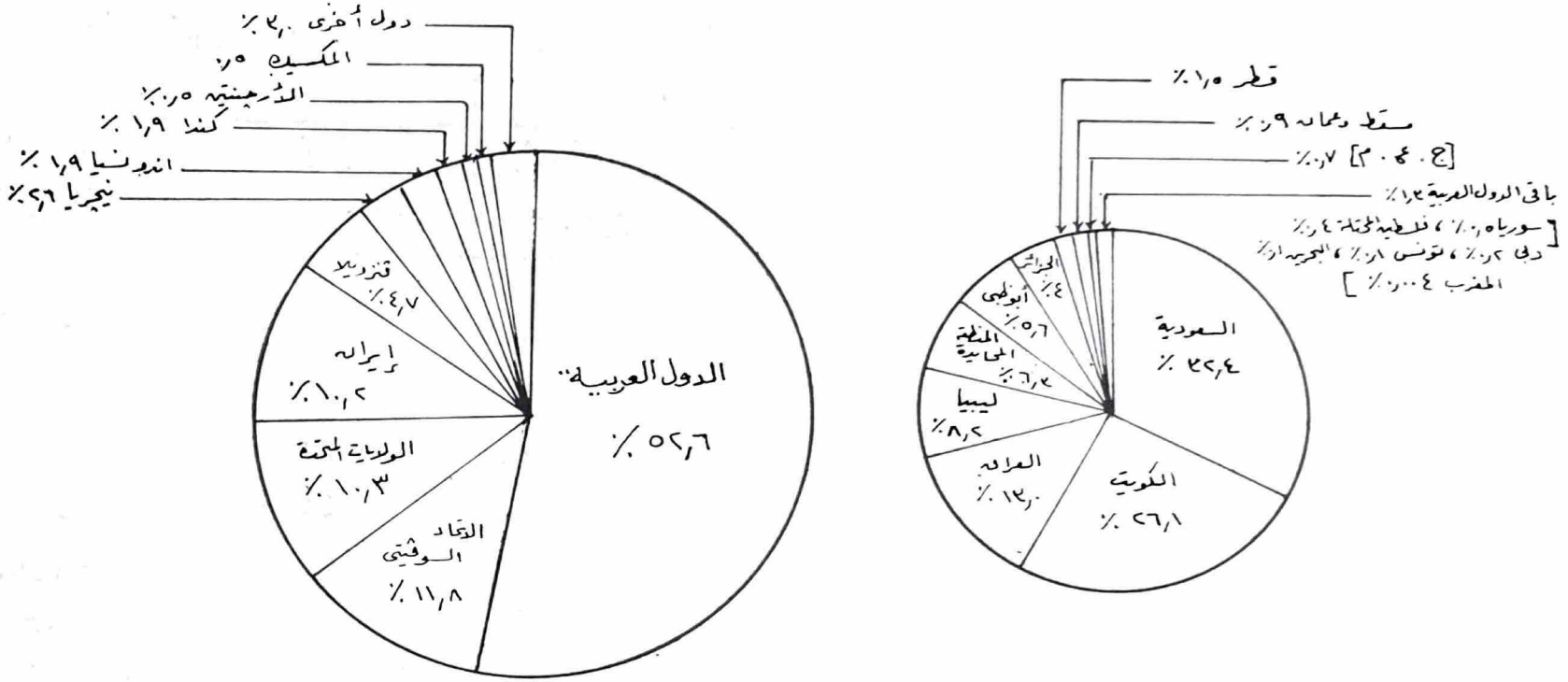
ثالثاً – أن أهم دول العالم المستوردة لمنتجات البترول العربية هي اليابان ثم بريطانيا . فقد بلغت نسبة ما استوردته اليابان من الدول العربية عام ١٩٦٧ حوالي نصف صادرات الدول العربية . وبلغت نسبة ما استوردته بريطانيا حوالي ١٦,٣٪ من جملة الصادرات أيضاً .

رابعاً – أن استراليا واليابان تعتمدان على الدول العربية في استيراد نسبة غير صغيرة من حاجياتها من المواد البترولية . فقد بلغت هذه النسبة سنة ١٩٦٧ ما يعادل ٤٧٪ من جملة واردات استراليا من المواد البترولية . وبلغت ٣٨٪ من مجموع واردات اليابان من المنتجات البترولية أيضاً . ولعل السبب في ذلك هو قربها من الدول العربية الرئيسية المصدرة للمنتجات البترولية وهي السعودية والكويت واليمن الجنوبية والبحرين .

* * *

وهكذا يتضح لنا المركز الهام الذي يحتله البترول العربي في التجارة الدولية للبترول . على أن هناك عدة عوامل أخرى تزيد من أهمية البترول العربي سواءً في الحاضر أو في المستقبل . ولنذكر من هذه العوامل ما يأتي : –

أولاً – زيادة الإنتاج باطراد من عام إلى آخر ، ووجود احتياطي ضخم محقق ومحتمل من البترول الخام في أراضي الدول العربية ، حيث يقدر أن الإحتياطي الموجود في البلاد العربية يبلغ ٥٢,٦٪ من جملة احتياطي البترول في العالم . وهي نسبة الإحتياطي المقدر لأي منطقة أخرى من العالم . فهي تفوق نسبة الإحتياطي المقدر بالولايات المتحدة والتي تبلغ ١٠,٣٪ من الإحتياطي العالمي ، ونسبتا الإحتياطي في فنزويلا



شكل رقم ٥ — توزيع احتياطي البترول العام الخام (المحقق والمحتمل) في العالم وفي الدول العربية سنة ١٩٦٨ [١]

(١) المصدر: احصائية الأحتياطي من البترول الخام في العالم (محقق ومحتمل (في عام وفي ١٩٦٨ في: World Petroleum Report 1969 pp. 26-27

جدول رقم ٧ – صادرات الدول العربية من مشتقات البترول أو المنتجات، والدول المصدرة اليها عام ١٩٦٧ [١]

(الوحدة = ألف متر^{٣})

الدول المستوردة / الدول المصدرة	الولايات المتحدة	بلجيكا ولكسمبورج	فرنسا	ألمانيا الغربية	إيطاليا	هولندا	بريطانيا
العراق					٢٤		١٥
الكويت		٦١	١٤		١٩	١٢٩	٤٥٩
ليبيا			١٨	٢٨	٣٤		
السعودية	٨١	١٤			١٢	٦٤	٨٤
الجزائر	٤٢		٩	١٢	٢١	٢٦	١٤٢
ج ٠ع ٠م				٣٣	١٣٤	٥	١٧٨
تونس					٥٣		٢٦
اليمن الجنوبية	٣٣٩		١٦	١٥	٢٢	١٢	٨٦٦
البحرين	١١٣	٤٨		١١١		١٦٠	١٨٨
جملة الدول العربية	٥٧٥	١٢٣	٥٧	١٩٩	٣١٩	٣٩٦	١٩٥٨
جملة العالم	٦٨١٠٣	٥٧٠١	٤٩٢١	١٩١٠٣	٤١٣٠	٨٢٩٢	٢٤٢٨١

(١) أرقام هذا الجدول مجمعة من الجداول ص ٢٥ – ٤٦ في :

OPEC; Statistical Unit, Statistical Bulletin of Petroleum Imports 1963-1969, June 1969, pp. 25-46.

الدنمرك	النرويج	البرتغال	السويد	سويسرا	اليونان	أسبانيا	استراليا	نيوزيلندا	اليابان
٣٣		٦							٢٠٥٥
١٧		٣	١٠٥				٣٨	٤١	٢٤٤٤
١٣						٨			
٣٨	٣	٢٢	٥٦	١٤	٢٢		٢٩٥	٢٦	٦٠٧
٦٣٢	٦٣		٧٠٣				١٦٥	٢٠	٩٧٠
٧٣٣	٦٦	٣١	٨٦٤	١٤	٢٢	٨	٤٩٨	٨٧	٦٠٧٦
٦٤٨٥	٤١٥٢	٩٥٩	١٦٤٤٤	٥٤٩٠	١٢٣٩	٥٨٢	١٠٦٠	٦٥٨	١٥٩٧١

ومقدارها ٤,٧٪ وفي الإتحاد السوفيتي ومقدارها ١١,٨٪ من الإحتياطي العالمي . والشكل رقم ٥ يوضح مدى تفوق الدول العربية من هذه الناحية ، كما يوضح التفاوت بين الندول العربية في تقديرات الإحتياطي من البترول الخام بها .

كذلك تبدو أهمية الإحتياطي الكبير للبترول الخام في الدول العربية من ناحية أخرى هي طول المدة التي يمكن أن يستمر أثناءها الإنتاج بالمعدل الحالي وبفرض ثبات كافة العوامل الفنية (التكنولوجية) والإقتصادية المؤثرة في الإنتاج على ما هي عليه في الوقت الحاضر ، وأيضاً بفرض عدم تغير مقدار الإحتياطي المذكور نتيجة لكشف حقول جديدة مثلاً . أي بعبارة أخرى تقدير العمر الباقي لإنتاج البترول في البلاد العربية على وجه التقريب على أساس الإحتياطي ومعدل الإنتاج الحاليين (١٩٦٨)، ثم مقارنته بنظيره في دول العالم الأخرى المنتجة للبترول . والجدول رقم ٨ يوضح هذه المقارنة :

ومن هذا الجدول نلاحظ أن الدول العربية في مجموعها لو أنها استمرت في إنتاج البترول بمعدلات سنة ١٩٦٨ دون تحقيق أية اكتشافات جديدة فإنها تستطيع مواصلة الإنتاج لمدة ستين عاماً . ولو قارنا هذه المدة بمثيلاتها في دول العالم الأخرى لوجدنا أنها في الولايات المتحدة لا تتعدى ١٦ عاماً[1] . وفي فنزويلا ١٨ عاماً وفي كولمبيا ٣٠ عاماً وفي الإتحاد السوفيتي ٢٧ عاماً . ومعنى هذا أن أطول عمر محتمل لإنتاج البترول في العالم – في ضوء البيانات المحلية – هو في البلاد العربية .

---

(١) من الجدير بالذكر أن عمليات الاستكشاف في الولايات المتحدة قد استنفدت كل الاحتمالات تقريباً . ولعل هذا يفسر السياسة الامريكية تجاه الدول العربية الآن وبصفة خاصة تجاه الحركات التحررية في تلك الدول .

جدول رقم ٨ – عمر البترول الخام في البلاد العربية على
أساس الإحتياطي (المحقق والمحتمل)
ومعدل الإنتاج في سنة ١٩٦٨ [١]

الجهة	الإحتياطي بمليون برميل	الإنتاج بألف برميل / اليوم	العمر المتوقع للبترول بالسنوات
الولايات المتحدة	٥٢٥٠٠	٩١١٤	١٥,٨
كندا	٩٥٠٠	١٠٣٤	٢٥
أمريكا الشمالية	٦٤٦٠٠	١٠٥٣٦	١٦,٨
فنزويلا	٢٤٠٠٠	٣٦٠٥	١٨
كولمبيا	٢٠٠٠	١٨٠	٣٠
الأرجنتين	٢٧٠٠	٣٤١	٢١,٧
أمريكا الجنوبية	٣١٠٦٥	٤٤٤٣	١٩
نيجيريا	١٣٠٠٠	١٣٨	٢٥٨
الإتحاد السوفيتي	٦٠٠٠٠	٦١٥١	٢٧
اندونسيا	١٠٠٠٠	٦٠١	٤٥,٥
إيران	٥٢٠٠٠	٢٨٤١	٥٠
أبو ظبي	١٥٠٠٠	٤٩٩	٨٢
البحرين	٢٥٠	٧٥	٩
العراق	٣٥٠٠٠	١٥٠٦	٦٣,٦
فلسطين المحتلة	١١٣٠	٥٣	٥٨
الكويت	٧٠٠٠٠	٢٤٢١	٧٩
مسقط وعمان	٢٥٠٠	٢٤٠	٢٨,٥
المنطقة المحايدة	١٧٠٠٠	٤٢٨	١٠٩

(١) المصدر : World Petroleum Report 1969 pp. 26-27 وعدد السنوات من حساب الباحث

تابع جدول رقم (٨)

الجهة	الإحتياطي بمليون برميل	الإنتاج بألف برميل / اليوم	العمر المتوقع للبترول بالسنوات
قطر	٤٠٠٠	٣٣٨	٣٢,٥
السعودية	٨٧٠٠٠	٢٨٣٠	٨٤
سوريا	١٥٠٠	٢٧	١٥٢
الجزائر	١٠٠٠٠	٩٠٢	٣٠,٣
ج . ع . م	١٩٠٠	١٨٣	٢٨,٤
ليبيا	٢٢٠٠٠	٢٦٠٠	٢٣
المغرب	١٢	٢	١٦
تونس	٤٠٠	٦٢	١٨
الدول العربية	٢٦٨١٩٢	١٢١٦٦	٦٠,٤
جملة العالم	٥٠٩٨٧٧	٣٨٥١٣	٣٦

ومن ثم تبرز أهميتها في ميدان إنتاج البترول وتجارته من هذه الناحية أيضاً .

ثانياً انخفاض تكاليف الإنتاج بالنسبة للبترول العربي ويوضح ذلك الجدول الآتي :

جدول ٩ ــ تكاليف إنتاج البرميل الواحد من البترول في بعض دول العالم المنتجة [١] .

(الوحدة دولار أمريكي)

الدولة	تكلفة انتاج البرميل الواحد	الدولة	تكلفة انتاج البرميل الواحد	الدولة	تكلفة انتاج البرميل الواحد
الولايات المتحدة	١,٥١ دولار	إيران	٠,٠٧ دولار	الكويت	٠,٠٩٨ دولار
فنزويلا [٢]	٠,٦٢	الجزائر [٣]	٠,٤٦	السعودية	٠,٠٩٥
نيجيريا	٠,٣١	ليبيا [٤]	٠,١٥	العراق	٠,٠٤

ويعزى هذا الإنخفاض إلى أن معظم البترول في الدول العربية يستخرج من آبار منبعثة أي تتدفق تلقائياً . وهذا يؤدي إلى نقص كبير في

---

(١) محمودرشدي : تكاليف البترول العربي : مجلة البترول ــ العدد الرابع السنة الخامسة سنة ١٩٦٨ ص ١٥، ص١٦

(٢) يضاف الى رقم فنزويلا هذا تكاليف توصيل الإنتاج من رأس البئر الى ميناء الشحن وتبلغ ٣١ سنتاً للبرميل الواحد .

(٣) يدخل ضمن رقم الجزائر ١٠،٧ سنت تكاليف توصيل البرميل الواحد لميناء الشحن .

(٤) يدخل ضمن رقم ليبيا ٦ سنت تكاليف توصيل البرميل الواحد لميناء الشحن . ويلاحظ ان تكلفة انتاج البرميل ترتفع في كل من الجزائر وليبيا عنها في دول الخليج العربي . نظراً لبعد الحقول عن موانئ التصدير .

تكاليف الانتاج [1] . كما أن متوسط إنتاج البئر في الدول العربية مرتفع فهو مثلاً في أبي ظبي يبلغ ٥٠٩٤,٦ برميلاً في اليوم وفي العراق ١٠٤٠٨ برميلاً – اليوم . وفي الكويت ٤٩٢١ برميلاً / اليوم وفي ليبيا ٢٣٧١ برميلاً / اليوم . وفي السعودية ٧٦٤٦ برميلاً / اليوم بينما يبلغ هذا المتوسط في اندونسيا مثلاً ٢٢٩ برميلاً / اليوم . وفي فنزويلا ٣٠٥ برميلاً / اليوم .

هذا بالإضافة إلى قلة الأعماق التي تلزم للحفر بالنسبة للبترول العربي وانخفاض مستوى الأجور في الدول العربية بصفة عامة ، وكذلك انخفاض العائدات التي تدفعها شركات إنتاج البترول للحكومات العربية . ولنذكر على سبيل المثال أن إنتاج ليبيا من البترول بلغ في سنة ١٩٦٧ مقدار ٦٣٦,٥٠٣,٩٠٧ برميلاً وأن عوائد الحكومة من هذا الإنتاج بلغت ١٧٠ مليون دينار ليبي أي نحو ٤٧٦ مليون دولار أمريكي . ومعنى هذا أن متوسط عائد الحكومة عن البرميل الواحد بلغ ٠,٧٤٧ دولار أي حوالي ٧٥ سنت [2] . بينما نجد أن إنتاج فنزويلا بلغ في نفس السنة (١٩٦٧) مقدار ١,٢٩٢,٨٧٤ ألف برميل وأن عوائد الحكومة الفنزويلية من هذا الإنتاج بلغت ٥٥١٩ مليون بوليفار [3] أي حوالي ١٢٥٤,٣ مليون دولار أمريكي . ومعنى هذا أن متوسط عائد الحكومة عن البرميل الواحد بلغ ٠,٩٧ دولار أي ٩٧ سنتاً [4] .

---

(١) في نهاية عام ١٩٦٧ كانت جميع الآبار في أبي ظبي والعراق والكويت وقطر والسعودية منبعثة بينما بلغ عدد الآبار المنبعثة في ليبيا ٥٣٧ بئراً من مجموع ٧٣٤ بئراً .
(انظر : OPEC; annual Statistical Bull. 1968. op. cit. T. 6 pp. 12-13

(٢) وزارة شئون البترول الليبية : البترول الليبي – ١٩٥٤ – ١٩٦٧ الجدولان رقم ١ ، ٢١ ص ص ٥١ ، ص ١٢٣ .

(٣) الدولار الأميركي : ٤٤ بوليفار

(٤) OPEC; annual Statistical, ibid; T. 17 p. 264 T. 79 p. 113

بل إن انخفاض العائد الذي تأخذه الحكومات العربية يكون أكثر وضوحاً في الدول العربية شرق قناة السويس ففي الكويت مثلاً يبلغ متوسط عائد الحكومة عن البرميل الواحد حوالي ٦٠ سنتاً فقط [١] .

ثالثاً – أن حجم الإستثمار المطلوب لإنتاج البترول في البلاد العربية ، ويشمل مصاريف الكشف عن البترول وتكاليف المنشآت الخاصة بالإنتاج – يقل عن مثيله في دول العالم الأخرى – ففي العراق مثلاً يبلغ حجم الإستثمار المطلوب لإنتاج البرميل الواحد ٦٩ دولاراً في المتوسط . وفي السعودية يبلغ ١٦٠ دولاراً ، وفي الكويت يبلغ ١٦٧ دولاراً وفي ليبيا ١٤٩ دولاراً . أما في الجزائر فيبلغ ٦٥٦ دولار وهو يمثل أعلى حجم استثمار في البلاد العربية نظراً لبعد الحقول عن الساحل . ولكن على الرغم من ذلك نجد أنه يقل عن نظيره في فنزويلا مثلاً حيث يبلغ ٨٦٣ دولاراً وفي الولايات المتحدة حيث يصل إلى ٣١٥٥ دولاراً. ولهذا أثره بطبيعة الحال في نسبة صافي أرباح الشركات إلى مجموع استثماراتها حيث ترتفع هذه النسبة كثيراً في الدول العربية . فهي في قطر مثلاً تبلغ نحو ١١٤٪ أي أن كل مائة دولار تربح ربحاً صافياً في نهاية العام قدره ١١٤ دولاراً . وفي العراق تبلغ هذه النسبة ٦٢٪ وفي السعودية والكويت ٦١٪ ولا تقل عن ٦٠٪ في معظم الدول العربية بينما هي في فنزويلا مثلاً ٢٠٪ فقط [٢] .

رابعاً – الموقع الجغرافي للدول العربية بالنسبة لأسواق البترول الوئيسية في غرب أوربا وشرق آسيا وجنوبها الشرقي – فالدول العربية

---

(١) هذا الرقم من حساب الباحث اعتماداً على جداول الانتاج والعائد الحكومي في المصدر أعلاه ص ٢٢ ، ص ١١٠ وسنعود لدراسة هذه النقطة فيما بعد .

(٢) محمود رشدي : تكاليف البترول العربي – مجلة البترول – العدد الرابع – السنة الخامسة ١٩٦٨ ص ص ١٥/١٦

تحتل موقعاً وسطاً بالنسبة لهذه الأسواق . ولذا فإن الدول العربية المصدرة للبترول تعتبر من هذه الناحية في مركز أفضل من إندونسيا أو من فنزويلا مثلاً باعتبارهما من الدول التي تصدر البترول إلى غرب أوربا وشرق آسيا . إذ أن لهذا الموقع أثره في سهولة النقل وتكاليفه ، وبالتالي في سعر البترول ومنتجاته التي تنقل إلى تلك الأسواق . وقد رأينا من قبل أن البترول العربي يمثل أكثر من ٧٠٪ من واردات البترول إلى جهات غرب أوربا وشرقها كما يمثل حوالي ٥٥٪ من واردات اليابان من البترول وحوالي ٤٦٪ من واردات استراليا من البترول أيضاً .

خامساً – أن الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي وهما من المناطق الرئيسية لإنتاج البترول في العالم تستهلكان معظم إنتاجهما . ومن ثم كانت صادراتهما البترولية تمثل نسباً قليلة من إنتاجهما خاصة وأن الولايات المتحدة تتبع سياسة المحافظة على بترولها في أراضيها وتعتمد على استيراد البترول من الخارج ، وأن الإتحاد السوفيتي – تمشياً مع سياسته في الإكتفاء الذاتي – لا يصدر من بتروله إلى الخارج سوى نسبة صغيرة إلى الدول الإشتراكية والموالية للمعسكر الشرقي . أما الدول العربية فقد رأينا أنها تستهلك نسبة قليلة من بترولها وتصدر الباقي إلى الأسواق الرئيسية في العالم .

سادساً – أن معظم الدول العربية المنتجة للبترول تعتمد عليه كعنصر أساسي في صادراتها يمكن بواسطته تغطية ميزانها التجاري . كما تعتمد عليه أيضاً كمصدر هام من مصادر الدخل القومي لها .

ولإيضاح العلاقة بين البترول والميزان التجاري للدول العربية نذكر على سبيل المثال الجدول الآتي رقم ١٠ ومنه يتضح أن البترول يؤلف أكثر من ٩٠٪ من صادرات الدول العربية المنتجة لمعظم البترول العربي

جدول رقم ١٠ ــ التجارة الخارجية لبعض الدول العربية
المنتجة للبترول في سنة ١٩٦٧ [١] .
(الوحدة = مليون دولار أمريكي)

الدولة	القيمة الكلية للصادرات	قيمة الصادرات من البترول	قيمة الصادرات عدا البترول	القيمة الكلية للواردات	الميزان التجاري	الميزان التجاري بدون البترول	٪ لقيمة الصادرات البترولية من مجموع الصادرات
العراق	٨٣٥	٧٦٨	٦٧	٤٢٣	+ ٤١٢	٣٥٦ —	٩٢,٠٪
الكويت	١٣١٣	١٢٧٦	٣٧	٥٩٣	+ ٧٢٠	٥٥٦ —	٩٧,٢٪
ليبيا	١١٦٧	١١٦٤	٣	٤٧٦	+ ٦٩١	٤٧٣ —	٩٩,٧٪
السعودية	١٧٠١	١٥٨٣	١١٨	٥٠٨	+ ١١٩٣	٣٩٠ —	٩٣,١٪

(١) المصدر : — OPEC; Statistical Unit, annual Statistics Bull. 1968, T. 4, pp. 9-10.

وأنه بدون البترول يصبح هناك عجز كبير في ميزانها التجاري [1] .

غير أن مما يجدر ذكره أن كثرة الواردات في هذه الدول وارتفاع قيمتها على النحو الذي يوضحه الجدول ١٠ أيضاً إنما هو نتيجة لزيادة إنتاج البترول وارتفاع الدخل القومي والرواج الإقتصادي الذي يرفع من القوى الشرائية لدى الأفراد ، كما يشجع الحكومات على تنفيذ ما تخططه من مشروعات وبالتالي تزيد حركة الإستيراد وترتفع قيمة الواردات .

أما عن العلاقة بين البترول والدخل القومي في الدول العربية المنتجة للبترول . فمن الملاحظ أن البترول يمثل أهم مصدر من مصادر الدخل في تلك الدول وذلك عن طريق العائدات التي تسددها شركات إنتاج البترول للحكومات . وتشمل هذه العائدات :

أ ــ المبالغ المحددة التي تدفع مقدماً ولا تتغير بتغير الإنتاج . وتلتزم الشركات بدفعها عند تحرير العقد أو قد تدفع سنوياً أو في الفترة بين توقيع العقد وبين بدء الإنتاج الفعلي بكميات تجارية . وهي على العموم مبالغ غير كبيرة .

ب ــ المدفوعات المتغيرة التي تتوقف على الكميات التي تنتجها الشركات كل عام . وتسدد هنا المدفوعات الآن على أساس إقتسام صافي الأرباح مناصفة بين الشركات والحكومات العربية .

وتعتبر هذه العائدات في معظم الدول العربية المصدرة للبترول العنصر الأساسي في إيرادها العام . وذلك على الرغم مما تستخدمه الشركات الأجنبية لإنتاج البترول في الدول العربية من أساليب لزيادة أرباحها على

---

(١) لعل هذه النقطة تعد من أهم النقاط التي يجب أن توضع في الإعتبار عند دراسة اقتصاديات الدول العربية المعتمدة على البترول . كما أنها من أهم الأسباب التي تدعو الى دعم اقتصاديات تلك الدول عن طريق الا ستفادة من عائدات البترول في إرساء اسس اقتصادية ثابتة للمستقبل كالاهتمام بالانتاج الزراعي والحيواني والا نتاج الصناعي وبخاصه الصناعات البتروكيمائية .

حساب نصيب الدولة . والجدول الآتي رقم ١١ يوضح الإيراد العام للدول العربية المنتجة لمعظم البترول العربي (٧٧٪ منه) في عام ٦٨ – ١٩٦٩ والنسبة المئوية لعائدات البترول من جملة الإيراد .

جدول رقم ١١ – النسبة المئوية لعائدات البترول من إيراد الدولة العام في بعض الدول العربية عام ٦٨ – ١٩٦٩ [١]

(الوحدة = مليون)

الدولة	الإيراد العام بالعملة المحلية [٢]	بالدولار	إيرادات البترول دولار	٪ لإيراد البترول من الإيراد العام للدولة
العراق	٢٩١,٠	٨١٤,٩	٤٨٢,٥٣ [٣]	٥٤,٢٪
الكويت	٢٥٨,٧	٧٢٤,٤	٥٦٨,٥٨	٧٨,٨٪
ليبيا	٣٤٥,٨	٩٦٨,٣٦	٦٥٣,٦٧	٦٧,٥٪
السعودية	٥٥٣٦	١٢٣٠,٢	٩٣٢,٤	٧٥,٨٪

ومن هذا الجدول يتضح ارتفاع هذه النسبة بصفة عامة في تلك الدول وبصفة خاصة في الكويت والسعودية بينما تنخفض نسبياً في العراق نظراً

---

(١) — OPEC; Statistical Unit, annual Statistics Bull, Tables 3, 74, 75, 76 & 78.
اما النسب المئوية والتحويل من العملة المحلية الى الدولار فمن حساب الباحث وبالاستعانة بالجدول رقم ٥ من نفس المصدر السابق .

(٢) يقصد بالعملات المحلية الدينار العراقي ، والدينار الكويتي ، والدينار الليبي وكل منها يساوي ٣٥٧١/١٠٠٠٠ دولار امريكي . أما العملة المحلية السعودية فهي الريال السعودي وهو يساوي ٤٠٥/١٠٠ من الدولار الامركي .

(٣) يشمل هذا الرقم ١٧ مليون جنيه استرليني (حوالي ٤١،٤٠ مليون دولار اميركي) مدفوعات خاصة عن البترول العراقي المصدر من موانىء البحر المتوسط منذ يونيو ١٩٦٧ . ولذا استبعدا هذا المبلغ عند حساب النسبة المئوية لإيراد البترول من الإيراد العام لسنة ١٩٦٩/٦٨.

لوجود مصادر أخرى للدخل . فالعراق تعتمد على الزراعة وبعض الصناعة إلى جانب اعتمادها على البترول . وكذلك الحال بالنسبة للجمهورية العربية الليبية ولكن بصورة أقل منها في العراق .

* * *

هذا ويجدر بالذكر أن عائدات البترول في الدول العربية كانت قبل سنة ١٩٥٠ تحدد على أساس فئة ثابتة للطن المنتج قدرها أربعة شلنات

جدول ١٢ – عائدات البترول في بعض الدول المنتجة عام ١٩٦٨ [١]

أي يوازي ٢٠ سنتاً ولكن حدث أن طالبت الدول العربية شركات البترول التي تعمل في أراضيها بزيادة العائد عن طريق تطبيق قاعدة مناصفة

الدولة	الإنتاج بألف برميل	عائدات البترول بمليون دولار	متوسط عائد البرميل الواحد بالدولار
فنزويلا	١,٣١٩,٣٤٠	١٢٩٠,٧	٠,٩٨
السعودية [٢]	١,٠٣٥,٧٧٣	٩٣٢,٤	٠,٩٠
العراق [٢]	٥٣٢,٣١٣	٤٤٢,١٢	٠,٨٣
ليبيا	٩٥١,٤٢٧	٦٥٣,٦٧	٠,٦٨٧
الكويت	٨٨٦,١٢٥	٥٦٨,٥٨	٠,٦٤١

(١) أرقام الأنتاج من – Petroleum Press Service, Nov. 1969, op. cit; p. 440
وأرقام العائدات من: – OPEC; Statistical Unit, op. cit. Tables 74, 75, 76, 78 & 79.
اما متوسط عائد البرميل الواحد فمن حساب الباحث .

(٢) يلاحظ ان عائد البترول في السعودية والعراق أعلى منه في ليبيا والكويت بسبب الرسوم والعوائد التي تتقاضاها السعودية والعراق مقابل أنابيب البترول الممتدة في اراضي كل منها والبترول المنقول بواسطتها الى شواطىء الساحل الشرقي للبحر المتوسط .

الأرباح التي بدأتها فنزويلا . ووافقت الشركات وبدأ بالفعل تطبيق هذه القاعدة منذ سنة ١٩٥٠ . ولكن على الرغم من ذلك ظلت عائدات البترول في الدول العربية منخفضة بالنسبة للدول الأخرى المنتجة للبترول ويتضح ذلك من الجـــدول رقم ١٢ حيث نجـــد أن عائد البرميل الواحد من البترول في فنزويلا يزيد بمقدار يتراوح بين ٨,٣٤ سنتاً عن نظيره في الدول العربية الاربع التي تنتج ٧٧ ٪ من البترول العربي . وكذلك بالنسبة لبقية الدول العربية الأخرى المنتجة للبترول .

وإذا حاولنا تفسير انخفاض عائدات البترول العربي وجدنا أن ذلك يكمن في أمرين رئيسيين : —

أولاً — إنخفاض أسعار البترول العربي بالنسبة لسعر البترول في مناطق الإنتاج الأخرى — ويعزى هذا الإنخفاض إلى القاعدة التي تتبع الآن في تحديد سعر خام البترول العربي . فحتى سنة ١٩٤٨ كان سعر البترول العربي الخام يحدد وفقاً للمعادلة الآتية :

سعر الخام العربي + أجرة النقل (النولون) من الخليج العربي إلى لندن (غرب أوربا) = سعر الخام الفنزويلي [١] + النولون من البحر الكاريبي إلى لندن (غرب أوربا) .

أي أن سعر الخام العربي = سعر الخام الفنزويلي + النولون من الكاريبي إلى لندن — النولون من الخليج العربي إلى لندن .

ومعنى هذا أن لندن (غرب أوربا) كانت تعتبر نقطة موازنة للأسعار باعتبار أن جهات غرب أوربا هي السوق الرئيسية للبترول العربي ومن الطبيعي إذن أن يكون الفرق بين سعر الخام العربي وسعر الخام

---

(١) يلاحظ ان سعر الخام الفنزويلي يحدد اولا على اساس تكلفة الا نتاج في الولا يات المتحدة باعتبارها أعلى تكلفة بين الدول المنتجة للبترول . ثم تضاف اليها بعد ذلك تكلفة النقل .

الفنزويلي المماثل له في درجة الكثافة موازياً للميزة الجغرافية لفنزويلا بإعتبارها أقرب إلى أسواق غرب أوربا .

وقد استقر سعر الخام العربي كثافة ٣٤ آنذاك وعلى هذا الأساس عند ٢,٢٢ دولار للبرميل بينما بلغ سعر الخام الفنزويلي المماثل له في نفس درجة الكثافة ٢,٦٤ دولار للبرميل . ومع ذلك لم تستفد الدول العربية شيئاً من هذا السعر وذلك لأنه حتى سنة ١٩٥٠ كان العائد الذي تحصل عليه هذه الدول يحدد — كما ذكرنا من قبل — على أساس فئة ثابتة للطن المنتج .

وفي أثناء انشغال الدول العربية في حملة فلسطين سنة ١٩٤٨ وما أعقبها من خلافات وانقسامات في الصف العربي أعلنت الشركات الإحتكارية إعتبار الساحل الشرقي للولايات المتحدة (نيويورك) نقطة موازنة لأسعار البترول العربي بدلاً من لندن . وعندئذ هبط سعر الخام العربي إلى ١,٧١ دولار للبرميل تبعاً للمعادلة الجديدة الآتية :

سعر الخام العربي = سعر الخام الفنزويلي + النولون الكاريبي إلى نيويورك — النولون من الخليج العربي إلى نيويورك . ولم يكن هناك أي مبرر لهذا التعديل سوى الضغط على الدول العربية ، والتمهيد لوضع أساس جديد يكون في صالح الشركات الإحتكارية إذا طلب إليها أي تعديل أو زيادة في العائد الذي تسدده للحكومات العربية . بل إن هذا التعديل بنقل نقطة توازن الأسعار من لندن إلى نيويورك يعد عملاً غير منطقي نظراً لأن السوق الرئيسية للبترول العربي هي غرب أوربا وليست أمريكا . وقد رأينا من قبل أن ٨٥,٤٪ من البترول العربي يصدر إلى أوربا في حين يصدر إلى أمريكا الشمالية ٢,٣٪ فقط . ولكن إحتكار الشركات الأجنبية للبترول العربي سواءً في أعمال الكشف أو الإنتاج أو النقل أو التسويق ساعدها على فرض ما يحقق لها أكبر عائد بغض النظر

عن أية خسارة أو ضرر يلحق بأي من الدول العربية صاحبة الحق الأصلي في بترولها .

وفي سنة ١٩٥٠ عندما بدأ تطبيق قاعدة مناصفة الأرباح كانت هذه المعادلة الجديدة لتحديد سعر الخام العربي قد أصبحت أمراً واقعاً ولم تكن الشعوب العربية في حال يسمح لها بمواجهة القوى الإحتكارية أو الاعتراض عليها . أما الحكومات العربية في ذلك الوقت فيبدو أن ارتفاع نصيبها نسبياً من العائدات – نتيجة لتطبيق مبدأ مناصفة الأرباح وبسبب زيادة الإنتاج في نفس الوقت – قد صرف نظرها عن التفكير في المعادلة الجديدة التي أصبحت أساساً لتحديد سعر الخام العربي .

ومنذ ذلك الحين أصبح سعر البترول العربي يتحرك نحو الصعود أو نحو الهبوط في أضيق الحدود وتبعاً لما يطرأ على الصف العربي من تماسك أو ضعف . ولم يقترب من مستواه الذي كان عليه قبل حملة فلسطين إلا في عام ١٩٥٧ والشعور بالقومية العربية غاية في القوة عقب العدوان الثلاثي على الجمهورية العربية المتحدة حيث بلغ السعر ٢,٠٨ دولار للبرميل . ولم تتمكن الشركات من خفضة ثانية إلا في فبراير سنة ١٩٥٩ مغتنمة فرصة الخلافات بين الدول العربية في ذلك الوقت فخفضته إلى ١,٩٠ دولار ثم إلى ١,٨٠ دولار في سبتمبر سنة ١٩٦٠ وذلك بالنسبة لبترول منطقة الخليج العربي . وظل سعر خام البترول في هذه المنطقة حوالي هذا المقدار حتى الآن .

أما بالنسبة للبترول العربي في الجزائر وليبيا وتونس وكذلك البترول العربي المصدر من موانى طرابلس وبانياس وصيدا فنجد أن سعره يزيد عن سعر البترول في منطقة الخليج بمقدار تكاليف النقل سواءً بالناقلات أو بالأنابيب من منطقة الخليج إلى تلك الجهات . ولكنه مع ذلك يقل عن سعر البترول في مناطق الإنتاج الأخرى من العالم ويوضح هذا

التفاوت الجدول الآتي رقم ١٣ وهو يبين متوسط أسعار البترول الخام المعلنة في نوفمبر سنة ١٩٦٩ في الموانى والجهات الرئيسية لتصدير البترول في العالم .

جدول ١٣ – أسعار البترول الخام في بعض الموانى والجهات الرئيسية للتصدير في نوفمبر سنة ١٩٦٩ [١]

الجهة أو الميناء	السعر المعلن للبرميل بالدولار	الجهة أو الميناء	السعر المعلن للبرميل بالدولار
أمريكا الشمالية	٣,٠٢	خور العماية	١,٧٢
فنزويلا	٢,٨٠	أم سعيد	١,٩٣
رأس التنورة	١,٨٠	الأحمدي	١,٥٩
الفاو	١,٧٤	أبو ظبي	١,٨٦
عمان	١,٨٢	البريقة	٢,٢١
المنطقة المحايدة	١,٤٢	سخيرة	٢,٥٩
طرابلس وبانياس	٢,٠٧	بجاية	٢,٦٣
صيدا	٢,١٧	أرزيو	٢,٦٥

والواقع أن تطبيق المعادلة الجديدة في تحديد أسعار البترول العربي قد أضر كثيراً بالبلاد العربية المنتجة للبترول إذ أنه أدى إلى خفض أسعار البترول العربي وبالتالي نقص صافي الأرباح . وتبعاً لذلك هبط

(١) المصدر : Petroleum Press Service, Bull. Nov. 1969, op. cit p. 438. –

نصيب الدولة العربية عمّا كان يمكن أن تحصل عليه لو أن أسعار البترول العربي حددت طبقاً للمعادلة القديمة التي تجعل نقطة توازن الأسعار في غرب أوربا ... فقد ضاع على الدول العربية نصيبها في الفرق بين سعري البترول على أساس المعادلتين القديمة والجديدة [1] .

أما الشركات فقد استطاعت تعويض هذا الفرق بأساليب مختلفة منها مثلاً أنها تسيطر على نسبة كبيرة من الأسطول العالمي للناقلات سواءً بالملكية أو بالإيجار طويل الأجل Time chartering الذي يعطيها الفرصة لحساب أجور نقل تزيد عن تكاليف تشغيل هذه الناقلات بالفعل خاصة الناقلات ذات الحمولة الكبيرة . ومن ثم تحصل على الفرق بين أجور النقل المحاسب عليها وأجور النقل الفعلية . كما أنها تقوم أيضاً بعمليات التسويق والتكرير أو تساهم فيها وبالتالي تحصل على عائد من هذه العمليات يضاف إلى أرباحها .. وكذلك تستفيد الشركات من الفرق بين سعر البترول المحدد أو المعلن في الموانى القريبة من الحقول مثل رأس التنورة أو الفاو أو عند الحدود السورية العراقية وبين سعره المعلن في الموانى الواقعة عند نهاية خطوط الأنابيب مثل صيدا أو طرابلس أو بانياس إذ أن هذا الفرق يعادل تكاليف النقل بواسطة الناقلات بين موانى الخليج العربي وشرق البحر المتوسط وهي أكثر من تكاليف استخدام

---

(١) لإيضاح هذه النقطة نذكر ان سعر البرميل من خام البترول المصدر من رأس التنورة يساوي أولا – حسب المعادلة الجديدة : سعر فنزويلا (٢،٨٠ دولار) + النولون منها الى نيويورك (٠،٢٤ دولار) – النولون من رأس التنورة الى نيويورك (١،١١ دولار) = ١،٩٣ دولار
ثانياً : حسب المعادلة قبل ١٩٤٨ : سعر فنزويلا (٢،٨٠ دولار) + النولون منها الى لندن (٠،٥٧) دولار – النولون من رأس تنورة الى لندن (٠،٩٥ دولار) = ٢،٤٢ دولار .
وبذلك يكون الفرق ٤٩ سنتاً في البرميل . وتطبيقاً لقاعدة مناصفة الأرباح يكون قد ضاع (ويضيع) على الدول العربية في الخليج ٢٤،٥ سنتاً عن سنتاً عز كل برميل من الانتاج .

الأنابيب ومن ثم تستفيد الشركات من الفرق بين التكلفتين [1] .

وهكذا نرى أن الشركات لم تخسر شيئاً كنتيجة لجعل نقطة توازن أسعار البترول العربي في شرق الولايات المتحدة بدلاً من غرب أوربا، وأن الدول العربية المنتجة للبترول هي التي فقدت جانباً من استحقاقها أو عائدها نتيجة لهذا التغيير . وقد يقال إن الغرض من خفض سعر البترول العربي هو دعم مركزه أمام منافسة البترول الكاريبي لا سيما وأن تكاليف إنتاجه أقل كما أشرنا من قبل . غير أن هذا القول يرد عليه بأن إنتاج الدول العربية يزيد باستمرار في حين أن إنتاج الكاريبي يقل . وفضلاً عن ذلك فإن التوسع في الصناعات البتروكيمائية — يجعل الطلب على البترول الخام ومشتقاته يزيد بصفة مستمرة لا سيما في أسواق دول غرب أوربا . ومن ثم فالمناسبة بين البترول العربي والفنزويلي تكون محدودة .

ثانياً — أن صافي الأرباح الذي تطبق عليه قاعدة مناصفة الأرباح يؤلف نسبة صغيرة من جملة ثمن البترول . فقد أصدرت منظمة التعاون الإقتصادي الأوربي في عام ١٩٦٤ تحليلاً بالأرقام لحصيلة البرميل الواحد

---

(١) لإيضاح هذه النقطة نذكر مثلا ان بينما يبلغ سعر البرميل من البترول الخام في رأس التنورة ١،٨٠ دولار فانه يصل في صيدا الى ٢،١٧ دولار اي بفرق مقداره ٣٧ سنتاً . وهذا الفرق هو عبارة عن تكاليف نقل البرميل بالناقلات من الخليج العربي الى شرق البحر المتوسط بما في ذلك رسم المرور في قناة السويس . فاذا علمنا ان تكلفة نقل البرميل الواحد من الخام بالتابلاين تبلغ ٢٠ سنتاً كان معنى هذا ان شركات النقل بالأنابيب وهي نفس الشركات الأربع التي تملك شركة الزيت العربية الأمريكية المعروفة بأرامكو (شركة Standard Oil Co. of California ٣٠٪، شركة تكساس للزيت ٣٠٪ ، شركة Standard Oil Co. of New Jersey ٣٠ ٪ ، شركة Socony Mobil Oil Co. ١٠٪ ،) — تربح في نقل كل برميل بالأنابيب ١٧ سنتاً . ومثل هذا يحدث أيضاً بالنسبة لنقل البترول العراقي بواسطة الأنابيب الى ميناءي طرابلس وبانياس .

من خام البترول العربي من بدء خروجه من البئر حتى بيعه للمستهلك في غرب أوربا وذلك على النحو الآتي [1] :

	دولار	٪
ـ تكاليف الإنتاج	٠,٢٥	٢,٣
ـ النقل البحري	٠,٦٠	٥,٥
ـ التكرير	٠,٥٠	٤,٥
ـ التسويق	٢,٤٠	٢١,٨
ـ ضرائب مباشرة وغير مباشرة في الدول الأوروبية	٥,٧٥	٥٢,٣
ـ ربح شركة الإنتاج	٠,٧٦	٦,٩
ـ دخل البلد العربي المنتج	٠,٧٤	٦,٧
	١١,—	١٠٠,٠

ومن هذا يتضح أن صافي الأرباح المقسمة بين الشركات والحكومة تبلغ نسبتها ١٣,٦٪ من ثمن البترول . وأن دخل الدول العربية يمثل نسبة ضئيلة من ثمنه (٦,٧٪) في حين أن الشركات والحكومات الأجنبية تستفيد بالجانب الأكبر منه . ويكفي للدلالة على ذلك ما يشير اليه البيان السابق من أن ٥٢,٣٪ من ثمن البترول تستولي عليه حكومات الدول الأوربية كضرائب مباشرة وغير مباشرة [2] .

---

(١) مجلة البترول – العدد الأول – السنة الخامسة يناير –فبراير ١٩٦٧ ص ٦ .

(٢) يقدر ما تجمعه دول غرب أوربا كأرباح لأموالها المستمثرة في البترول العربي وصناعته بنحو ٦٨٠ مليون دولار يضاف اليها خمسة آلاف مليون دولار تجبيها كضرائب على البترول المستورد .

(محمد عبد العزيز عجمية ، د. محمد فاتح عقيل = الموارد الاقتصادية – الاسكندرية ١٩٦٨ ص ٥١٤)

بل وأكثر من ذلك نجد أن إتفاقيات مناصفة الأرباح في فنزويلا تختلف في نصها عن نظيراتها في الدول العربية . فقد نصت الإتفاقيات في فنزويلا على أن نصيب الحكومة من الأرباح يجب ألاّ يقل عن ٥٠٪ في حين نصت إتفاقيات معظم الدول العربية على الاّ يتجاوز نصيب الحكومة ٥٠٪ من الأرباح . ومعنى هذا أن ٥٠٪ تعتبر حداً أدنى لنصيب الحكومة في فنزويلا وحداً أقصى لنصيب الحكومة في معظم الدول العربية . ولهذا نجد أن فنزويلا استطاعت أخيراً رفع نسبتها من ٥٠٪ إلى ٦٩٪ من صافي الأرباح .

أضف إلى ذلك أيضاً أن الإتاوة التي تتقاضاها الحكومة تعتبر ضمن المصروفات في فنزويلا وضمن نصيب الحكومة في البلاد العربية [١] .

ومن هذا يتبين لنا مدى انخفاض العائد الذي تحصل عليه الدول العربية من بترولها ، كما تتضح أيضاً الأسباب التي من أجلها تسابقت شركات البترول الكبرى على استغلال البترول العربي [٢] . فانخفاض حجم الإستثمار المطلوب للإنتاج ، وإنخفاض تكاليفه ، وقلة العائدات

---

(١) محمود رشدى = الصورة التي يجب ان تصحح (مقال في مجلة البترول – العدد الأول – السنة الخامسة يناير – فبراير ١٩٦٧ ص ٩ .

(٢) هناك ثماني شركات كبرى للبترول تحتكر حوالي ٩١ ٪ من بترول الشرق الأوسط ، ٥٢ ٪ من بترول شمال افريقيا معاً ، كما تحتكر ٦٢،٥ ٪ من انتاج العالم من البترول خارج الكتلة الشرقية وهذه الشركات هي : Gulf Oil Co. , British Petroleum Co. Shell, Mobil, Esso Standard Oil Co. (New Jersey), Compagnie Français des Petroles Texas Co. , Standard Oil Co. of California ويؤلف بترول الشرق الأوسط وشمال افريقيا معاً نحو ٥٤،٥٪ من احتكارات هذه الشركات في العالم . ويجدر بالذكر ان هذه الشركات لا تسيطر فقط على الأنتاج وانما على النقل والتكرير . فهي تملك خطوط الأنابيب والجزء الأكبر من الأسطول العالمي للناقلا ت . كما تسيطر على اكثر من نصف طاقة التكرير في اوربا . وحوالي ٦٠٪ من رؤوس اموال هذه الشركات امريكية ، ٢٠ ٪ بريطانية . (انظر د. عجمية ، د. عقيل – المرجع السابق – ص ٤٧٨) .

التي تدفعها الشركات للحكومات العربية ، وارتفاع دخول الشركات سواءً صورة أرباح مباشرة أو غير مباشرة ، وكذلك استطاعة الشركات احتكار البترول العربي والضغط على الحكومات العربية متفرقة لتحقيق أغراضها ، ويقينها من أن البترول يمثل العصب بالنسبة لاقتصاديات تلك الدول سواءً من ناحية الإنتاج أو النقل بالأنابيب ، ثم التخلف التكنولوجي لدي معظم الشعوب العربية في ميدان صناعة البترول .... كل هذا جعل الشركات الكبرى المستغلة للبترول العربي ومن ورائها حكوماتها في مركز القوة بالنسبة لمركز الدول العربية متفرقة ..

ولهذا كان لزاماً على الدول العربية أن تنسق سياساتها إزاء هذه الشركات وليكن عن طريق هيئة أو منظمة عربية للبترول تعيد النظر في إتفاقيات البترول العربي في جميع الدول العربية المنتجة له في ضوء المصلحة العامة للشعوب العربية [1] . وفي قاعدتي تسعير البترول العربي ،

---

(١) يلا حظ ان حكومات بعض الدول العربية قد اتجهت فعلا في السنوات الأخيرة الى اجراء تعديلات او إضافة نصوص في اتفاقياتها بما يحقق عائداً اكبر لها ونفوذ اقل للشركات . ومثال ذلك إعطاء الحكومة حق شراء نسبة من أسهم الشركات التي تستغل البترول بسعر الإصدار . وقد بلغت هذه النسبة ٢٠٪ في اتفاق شركة شل مع الكويت ١٩٦٢ ونسبة ١٠٪ في اتفاقيتي الكويت والسعودية مع الشركة اليابانية . كذلك رفع نصيب الحكومة من الأرباح الى اكثر من النصف كما هو الحال في اتفاقيةالسعودية مع الشركة اليابانية حيث حدد نصيب الحكومة بمقدار ٥٦٪ من الأرباح واتفاق الكويت مع نفس الشركة عام ١٩٥٨ بتحديد نصيب الحكومة بنسبة ٥٧٪ . كذلك ما قامت به العراق ايضاً في نوفمبر ١٩٦٧ حين وقعت شركة النفط العراقية الوطنية اتفاقية مع مجموعة الشركات الفرنسية ايراب ERAP-ELF على اساس عقد مقاولة تعمل بموجبه المجموعةالفرنسية كمقاول لحساب الشركة الوطنية في مجالات البحث والاستكشاف والتنقيب والنقل والانتاج والتسويق في مساحة ١٠٨٠٠ كم٢ في وسط العراق وجنوبه بحيث يكونالبترول الناتج والمكتشف ملكاً خالصاً للشركة الوطنية وذلك نظير حصول مجموعة ERAP المذكورة على نسبة قدرها ١٥ ٪ من الأنتاج بأسعار مناسبة. وقد نص على ان مدةالعقد ستسنوات علىالأكثر بالنسبة لعمليات البحث والاستكشاف اما بالنسبة لعمليات الأستغلال والتخمين فلا تزيد مدتها عن٢٠ سنة تبدأ عند أول شحنة من الأنتاج =

ومناصفة الأرباح[1] . وتطالب بحق الدول العربية في المساهمة في تمويل عمليات إنتاج البترول العربي ولمكريره ونقله وتسويقه .. وبالتالي تشارك الشركات في أرباح هذه العمليات[2] . كما تطالب بزيادة تمثيل الحكومات العربية في مجالس إدارة شركات النفط في الدول العربية . وكذلك بتخفيض وكذلك بتخفيض مرد الإمتياز التي تحصل عليها الشركات سواء عند بدء التعاقد أو في أثنائه[3] .

هذا إلى جانب العمل على تشجيع ومساعدة الشركات الوطنية لإنتاج البترول ونقله وتسويقه ، والاهتمام بصناعة التكرير وبالصناعات البتروكيمائية أيضاً[4] ، والعناية بالأبحاث والدراسات الخاصة بالبترول وبالصناعات

= ولا شك أن هذا النوع من الاتفاقيات يحقق سيادة الدولة على بترولها اذ ان الشركة الأجنبية بموجبه ليست لها الا صفة المقاول .

(محمد شوكت = مفهوم عقد المقاولة في الا تفاق العراقي مع إيراب – مجلة البترول – العدد الرابع السنة الخامسة ١٩٦٨ ص ٣ – ٧)

(١) من الجدير بالذكر ان مؤتمر البترول العربي السادس الذي عقد في بغداد في مارس ١٩٦٧ قد أصدر توصية تحث الحكومات العربية على تصحيح قاعدة السعر بنقل نقطة التعادل الى مكانها الطبيعي في غرب اوربا .

(٢) يرى البعض ان المساهمة في رأس مال شركات البترول انما هي صورة معدلة أو مخففة من صور التأميم .

David Hirst; Oil and Public Opinion in the Middle East, London 1966 pp. 52-53

(٣) محمود امين = اقتصاديات البترول وموارده – ١٩٦٨ ص ١٨٠ .

(٤) على الرغم من ان الدول العربية تنتج اكثر من ثلث انتاج العالم من البترول الخام فقد رأينا انها لا زالت متخلفة في ميدان تكرير البترول وفي الصناعات البتروكيمائية ويتضح ايضاً ذلك من الجدول الآتي : –

الدولة	ج ع م.	العراق	الكويت	السعودية	سوريا	تونس	الجزائر	فلسطين المحتلة
عدد الوحدات الصناعية البتروكيمائية القائمة	٢	–	١	–	–	–	–	٤
المشروعات الجديدة أو الاضافات	٤	١	١	٢	١	١	٨	١

المصدر : د. مصطفى احمد براهام الصناعات البتروكيمائية في الدول النامية (مجلة البترول العدد الرابع السنة الخامسة ١٩٦٨ ص ٤١)

المتصلة به وبتدريب الفنيين وإعدادهم لمختلف المجالات البترولية .. وكذلك العمل على إنشاء أسطول عربي من الناقلات إذ أن من أهم الدعائم التي تقوم عليها الإحتكارات البترولية في العالم العربي الآن ملكية الشركات لوسائل نقل البترول العربي سواءً في ذلك الناقلات أو الأنابيب . ولا شك أن إنشاء أسطول عربي من الناقلات سيضعف كثيراً من هذه الإحتكارات كما أضعفها أخيراً دخول الشركات المستقلة – مثل الشركات اليابانية – إلى منطقة الشرق الأوسط وإلى العالم العربي خاصة وحصولها على إتفاقيات مع بعض الدول العربية للتنقيب عن البترول فبذلك أصبحت هذه الشركات منافساً للشركات الإحتكارية الكبرى . كما أضعفها أيضاً دخول الإتحاد السوفيتي والدول الشرقية إلى ميدان تجارة البترول والتنقيب عنه في بعض الدول العربية ولنذكر على سبيل المثال إتفاق رومانيا مع الأردن في نوفمبر سنة ١٩٦٨ لمدها بمعدات لغرض التنقيب عن البترول في أراضيها .

وهكذا تتضح لنا ضرورة وجود سياسة بترولية موحدة للدول العربية إزاء الشركات المستغلة لبترولها تحقيقاً لمصلحتها القومية في الحاضر والمستقبل وحرصاً على مورد يعد الآن محور إقتصادياتها وتخلصاً من الضغط الإحتكاري لهذه الشركات واستخدامه في الضغط السياسي على الحكومات والشعوب العربية .

* * *

د. فهمي هلالي أبو العظا